



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Peoples Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج-

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi -Bordj Bou Arreridj

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

دور السياسة النقدية في تحقيق الحرية النقدية
(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

❖ يحيوي منى

| لجنة المناقشة | |
|---------------|--------------------------------|
| رئيسا | الأستاذة: مدني حسيبة |
| مشرفا | الأستاذة: شوتري أمال |
| ممتحنا | الأستاذة: بلقايد فطيمة الزهراء |

السنة الجامعية: 2020 / 2019



كلمة شكر وتقدير

الحمد لله حمداً مباركاً فيه يليق بجلال وجهه وجزيل عطائه .. وأسأله جل شأنه أن يجعل عملي سبيلاً
في رضا ... والصلاة والسلام على إمام المرسلين وسيد الخلائق محمد صلى الله عليه وسلم وبعد...
أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة "هوتري أمال" التي قبلت الإشراف
على هذا العمل متحملة بذلك عناء التوجيه والعون والنصيحة .

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان والاعتراف بالجميل إلى الدكتور "عابج وليد"
الذي لم يبخل بعلمه وبوقته في مساعدتي لتجسيد مذكريتي من فكرة إلى عمل واقعي.
أتقدم بالشكر إلى كل شخص شجعني من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة أو الابتسامة أو
الدعاء.

الشكر موصول للأستاذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا البحث.

إهداء

الحمد لله الذي أذقني ثمرة النجاح، الحمد لله الذي أتو علي نعمته بكل ارتياح.

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى قرة العين وحبيب القلب إلى شفيعي المبعوث بالحق حبيبنا سيدنا طه الأمين؛

إلى من كلله الله بالصبة والوقار ... إلى من علمني العطاء دون انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل

افتخار ... إلى من ستبقى كلماته نجوما أهدني بها على طول المسار ... إليك أيها الرجل

العظيم ... الطيب العزيز ... إليك أبي الجنون أمك الله بالصحة والعافية.

إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ... الحب من قلبها منحتني ... من نبع الجنان سقتني ... بالطفء

الشديد ربتي ... كلمة الشرف والحياء علمتني ... إلى ريحانة قلبي ... على نور عيني ... إلى تلك

المرأة العظيمة ... إلى أمي الغالية الجنونة حفظها الله ورعاها.

إلى من أحس بالسعادة معهم ولا معنى للحياة بدونهم (زكية، سلسيل، دعاء، تسنيم).

إلى روح جدتي رحمها الله وجعلها من أهل الجنة.

إلى كل أفراد عائلتي ... كل أحد باسمه.

إلى صاحبتني القلب الكبير ... والصدر الواسع ... إلى أختاي التي لم تكد هم أمي

كمال إيمان؛ حوامد سماح؛ بياضه زينب.

إلى كل من ساندني إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

قائمة المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--|---|
| | شكر |
| | إهداء |
| | قائمة المحتويات |
| | قائمة الجداول |
| | قائمة الأشكال |
| أ - د | مقدمة عامة |
| الفصل الأول: السياسة النقدية والحرية النقدية (الإطار النظري) | |
| 13 | تمهيد الفصل الأول. |
| 14 | المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف. |
| 14 | المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية. |
| 14 | أولاً: تعريف السياسة النقدية. |
| 15 | ثانياً: أهداف السياسة النقدية. |
| 16 | ثالثاً: أدوات السياسة النقدية. |
| 18 | المطلب الثاني: مفهوم التضخم. |
| 19 | أولاً: تعريف التضخم. |
| 19 | ثانياً: أسباب التضخم. |
| 20 | ثالثاً: آثار التضخم. |
| 20 | المطلب الثالث: مفهوم سعر الصرف. |
| 20 | أولاً: تعريف سعر الصرف. |
| 21 | ثانياً: أنظمة سعر الصرف. |
| 22 | المطلب الرابع: تعريف البنك المركزي وخصائصه ووظائفه |
| 24 | أولاً: تعريف البنك المركزي. |
| 23 | ثانياً: خصائص البنوك المركزي. |

| | |
|--|---|
| 23 | ثالثاً: وظائف البنوك المركزية. |
| 24 | المبحث الثاني: مفهوم الحرية الاقتصادية والحرية النقدية (استقلالية البنك المركزي). |
| 25 | المطلب الأول: مفهوم الحرية الاقتصادية. |
| 25 | أولاً: تعريف الحرية الاقتصادية. |
| 26 | ثانياً: أهمية الحرية الاقتصادية. |
| 26 | . ثالثاً: مقاييس الحرية الاقتصادية وعناصره. |
| 27 | رابعاً: تصنيفات الحرية الاقتصادية ونسبها. |
| 27 | المطلب الثاني: مفهوم الحرية النقدية (استقلالية البنك المركزي). |
| 27 | أولاً: تعريف استقلالية البنك المركزي (كإطار عام للحرية النقدية). |
| 28 | ثانياً: دوافع الاتجاه إلى استقلالية البنك المركزي. |
| 29 | ثالثاً: أنواع استقلالية البنوك المركزية. |
| 30 | المطلب الثالث: مبررات مؤيدي و معارضي الحرية النقدية. |
| 30 | أولاً: مؤيدو الاستقلالية. |
| 31 | ثانياً: معارضي الاستقلالية. |
| 33 | خلاصة الفصل الأول. |
| الفصل الثاني: مسار السياسة النقدية بالجزائر. | |
| 35 | تمهيد الفصل الثاني. |
| 36 | المبحث الأول: أهم مراحل تطور مسار السياسة النقدية. |
| 36 | المطلب الأول: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض (10- 90). |
| 36 | أولاً: أهداف قانون النقد والقرض. |
| 37 | ثانياً: مبادئ قانون النقد والقرض (10- 90). |
| 37 | المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات برامج صندوق النقد الدولي |
| 37 | أولاً: برامج الاستعداد الائتماني |
| 39 | ثانياً: اتفاق التمويل الموسع "التعديل الهيكلي" (1995- 1998) |
| 40 | المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات (2000- 2017). |

| | |
|--|---|
| 40 | أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017). |
| 41 | ثانياً: الأمر رقم (09-02) المؤرخ في 26 ماي 2006. |
| 42 | ثالثاً: تعديل سنة 2017 |
| 43 | المبحث الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2017). |
| 43 | المطلب الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2017). |
| 44 | أولاً: مكونات الكتلة النقدية بالاقتصاد الجزائري. |
| 45 | ثانياً: تحليل تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-1999). |
| 48 | ثالثاً: تحليل تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2009). |
| 51 | رابعاً: تحليل تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2010-2017). |
| 54 | المطلب الثاني: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) |
| 54 | أولاً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2003). |
| 57 | ثانياً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2009). |
| 59 | ثالثاً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2017). |
| 61 | خلاصة الفصل الثاني. |
| الفصل الثالث: تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف ومؤشر الحرية الاقتصادية والنقدية بالجزائر. | |
| 63 | تمهيد الفصل الثالث. |
| 64 | المبحث الأول: تحليل تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري. |
| 64 | المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019). |
| 64 | أولاً: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999). |
| 66 | ثانياً: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2009). |
| 68 | ثالثاً: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2019). |
| 69 | المطلب الثاني: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). |
| 69 | أولاً: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-1999). |
| 71 | ثانياً: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2009). |

| | |
|----|--|
| 72 | ثالثاً: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال فترة (2010 - 2018). |
| 75 | المبحث الثاني: مؤشرات الحرية الاقتصادية والنقدية في الجزائر. |
| 75 | المطلب الأول: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر. |
| 75 | أولاً: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2003). |
| 77 | ثانياً: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2012). |
| 78 | ثالثاً: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2020). |
| 80 | المطلب الثاني: مؤشرات الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2020). |
| 80 | أولاً: الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2003). |
| 81 | ثانياً: الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2011). |
| 82 | ثالثاً: الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012 - 2020). |
| 83 | المطلب الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة. |
| 83 | أولاً: علاقة بين عرض النقد M2 والتضخم. |
| 84 | ثانياً: علاقة بين العرض النقدي M2 وسعر الصرف. |
| 85 | ثالثاً: علاقة الحرية النقدية بمعدلات التضخم وسعر الصرف. |
| 88 | خلاصة الفصل الثالث. |
| 90 | خاتمة |
| 94 | قائمة المراجع. |
| | الملخص. |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
|--------|---|---------------|
| 46 | العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (1990 - 1999). | 01 |
| 49 | تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009). | 02 |
| 52 | تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2017). | 03 |
| 56 | تطور مقابلات الكتلة النقدي خلال الفترة (1990 - 1999). | 04 |
| 58 | تطور مقابلات الكتلة النقدي خلال الفترة (2000 - 2009). | 05 |
| 60 | تطور مقابلات الكتلة النقدي خلال الفترة (2010 - 2017). | 06 |
| 65 | تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990 - 1999). | 07 |
| 67 | تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000 - 2009). | 08 |
| 69 | تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2010 - 2019). | 09 |
| 70 | تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990 - 1999). | 10 |
| 72 | تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 - 2009). | 11 |
| 74 | تطور سعر الصرف خلال الفترة (2010 - 2018). | 12 |
| 76 | مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (1995 - 2003). | 13 |
| 77 | مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2004 - 2012). | 14 |
| 79 | مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2013 - 2020). | 15 |
| 80 | مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (1995 - 2003). | 16 |
| 81 | مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (2004 - 2011). | 17 |
| 82 | مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (2012 - 2020). | 18 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | رقم الأشكال |
|--------|--|-------------|
| 15 | الأهداف النهائية للسياسة النقدية. | 01 |
| 47 | تطور عرض النقد M1 خلال الفترة (1990 - 1999). | 02 |
| 48 | تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (1990 - 1999). | 03 |
| 50 | تطور عرض النقد M1 خلال الفترة (2000 - 2009). | 04 |
| 51 | تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (2000 - 2009). | 05 |
| 53 | تطور عرض النقد M1 خلال الفترة (2010 - 2017). | 06 |
| 54 | تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (2010 - 2017). | 07 |
| 56 | تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 - 1999) | 08 |
| 58 | تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 - 2009) | 09 |
| 60 | تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010 - 2017). | 10 |
| 66 | تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 1999). | 11 |
| 68 | تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009). | 12 |
| 69 | تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2019). | 13 |
| 71 | سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990 - 1999). | 14 |
| 72 | سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009). | 15 |
| 75 | سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2018). | 16 |
| 76 | مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2003). | 17 |
| 78 | مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2012). | 18 |
| 79 | مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2020). | 19 |
| 81 | مؤشر الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2003). | 20 |
| 82 | مؤشر الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2011). | 21 |
| 83 | مؤشر الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012 - 2020). | 22 |
| 84 | العلاقة بين عرض النقد M2 والتضخم. | 23 |
| 85 | العلاقة بين العرض النقدي M2 وسعر الصرف. | 24 |

| | | |
|----|---|----|
| 86 | العلاقة بين الحرية النقدية ومعدلات التضخم. | 25 |
| 87 | العلاقة بين الحرية النقدية وأسعار الصرف. | 26 |
| 87 | العلاقة بين الحرية النقدية وأسعار الصرف ومعدلات التضخم. | 27 |

مقدمة

أدت التطورات المستمرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلى التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويظهر ذلك جلياً من خلال الأزمات المالية المتعددة، وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم واختلال ميزان المدفوعات، ومن بين هذه المتغيرات الحرية النقدية المعبر عنها عادة باستقلالية البنك المركزي في اعتماد السياسات النقدية الملائمة؛ انطلاقاً من كونها من أهم الأدوات لتحقيق الاستقرار على المستوى العام للأسعار والتحكم في أسعار الصرف، فضلاً عن عدّها من أبرز المعايير المعتمدة لقياس تنافسية اقتصاديات الدول من خلال مساهمتها في تحقيق الحرية الاقتصادية التي تبين درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيرها في كافة مناحي السياسات الاقتصادية وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية.

ينقسم مؤشر الحرية الاقتصادية إلى توليفة من المؤشرات الأساسية من بينها مؤشر الحرية النقدية من خلال متغيرين أساسيين، هما: التضخم وسعر الصرف اللذان يستخدمان في معرفة مدى تحقيق الحرية الاقتصادية لبلد ما انطلاقاً من أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالأخص الحرية النقدية؛ حيث تبقى درجة التحكم في التضخم وأسعار الصرف من أهم المؤشرات الدالة على نجاعة السياسة النقدية المتبعة، ومن ثم التأثير على الحرية النقدية من خلال مؤشرات المعتمدة.

الإشكالية: تسعى الجزائر في ظل البحث عن التنويع الاقتصادي؛ لاسيما في ظل التحديات التي تواجهها إلى تحقيق الحرية الاقتصادية بقصد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق وتحقيق مستوى تنافسي مقبول، وتعد الحرية النقدية من أهم الأدوات في تحقيق ذلك من خلال السياسة النقدية المنتهجة وتأثيرها على كل من معدلات التضخم وأسعار الصرف بوصفهما من أهم مؤشرات الحرية النقدية. بالاستناد إلى ما سبق نقدم الإشكالية في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الحرية النقدية بالجزائر خلال التحكم في متغيرات التضخم وسعر الصرف؟

وسنجيب على هذا التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ ما المقصود بكل من: السياسة النقدية والحرية الاقتصادية والحرية النقدية؟
- ✓ ماهي مختلف المراحل والإصلاحات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر؟
- ✓ ما تأثير التضخم على السياسة النقدية والحرية النقدية بالجزائر؟
- ✓ ما تأثير سعر الصرف على السياسة النقدية والحرية النقدية بالجزائر؟
- ✓ ماهو موقع الجزائر من مؤشر الحرية النقدية ومؤشر الحرية الاقتصادية من خلال السياسة النقدية المنتهجة؟

الفرضيات:

ولالإجابة على إشكالية البحث تم صياغة الفرضية الأساسية:

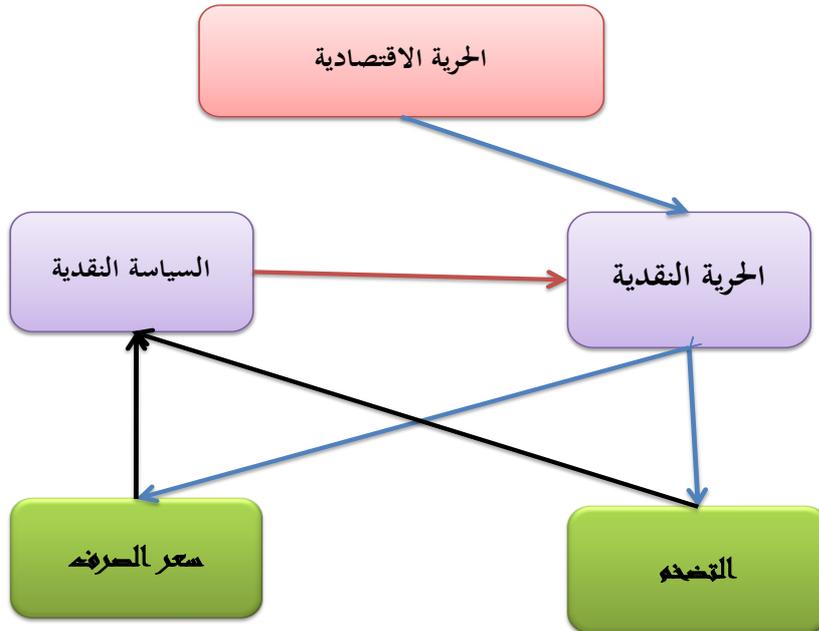
✓ محدودية دور السياسة النقدية من خلال التحكم في التضخم وسعر الصرف في تحقيق الحرية النقدية في الاقتصاد الجزائري.

انطلاقا من الفرضية الآتية:

✓ محدودية دور التضخم في تحقيق الحرية النقدية بالجزائر؛

✓ محدودية دور سعر الصرف في تحقيق الحرية النقدية بالجزائر.

نموذج الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في النموذج الآتي



أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الأساسية في معرفة أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر الحرية النقدية باستعراض واقع التضخم وسعر الصرف بالجزائر.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، نلخصها فيما يأتي:

- ✓ دراسة الإطار النظري لسياسة النقدية، التضخم، سعر الصرف، ومؤشر الحرية الاقتصادية والحرية النقدية؛
- ✓ إبراز أهم عناصر السياسة النقدية ومدى إمكانية الاستفادة منها في معالجة الاختلالات في مؤشر الحرية الاقتصادية والنقدية لاقتصاد الجزائر؛
- ✓ إبراز أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية في تحقيق مؤشر الحرية النقدية لاقتصاد الجزائر؛
- ✓ الخروج بتوصيات قد تساهم في معالجة تحديات السياسة النقدية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك مبررات موضوعية وأخرى شخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ الرغبة الشخصية، كون الموضوع يقع ضمن اهتماماتنا البحثية الحالية والمستقبلية؛
- ✓ ارتباط الموضوع بالتخصص (اقتصاد نقدي وبنكي)؛
- ✓ الوقوف على أهمية السياسة النقدية من خلال (التضخم وسعر الصرف) وتأثيرها على الحرية النقدية؛
- ✓ استعراض مؤشرات الحرية الاقتصادية بشكل عام ودراسة مؤشرات الحرية النقدية بالجزائر (استقلال البنك المركزي) للوقوف على دور السياسة النقدية في تحقيق الحرية النقدية لاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

تم التركيز في هذا البحث على متغير الحرية النقدية وذلك بالاعتماد على أهم المؤشرات التي لها علاقة بالموضوع والمرتبطة بكل من معدلات التضخم وأسعار الصرف.

منهج البحث:

بغية الإجابة على الإشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر السياسة النقدية على الحرية النقدية بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال البحث الأكاديمي الذي يعتمد على المراجع المختلفة، مثل: الكتب والدوريات والبحوث المقدمة والملتقيات.

صعوبة الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتها هذه الدراسة ما يأتي:

- ✓ الحالة الصحية الاستثنائية المتمثلة في جائحة كورونا؛
- ✓ مشكل عدم تجانس الإحصائيات واختلافها من مصدر لآخر.

هيكل البحث:

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول:

استعرض **الفصل الأول** كإطار نظري السياسة النقدية والحرية النقدية؛ من حيث التعريف والأهمية ومؤشرات القياس والآثار. أما **الفصل الثاني**، فتضمن كجانب تطبيقي مسار السياسة النقدية في الجزائر؛ حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول أهم مراحل تطور مسار السياسة النقدية أما المبحث الثاني فتكلمنا عن تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الاقتصادي الجزائري؛ في **الفصل الثالث** تناولنا في المبحث الأول تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري، وفي المبحث الثاني مؤشرات الحرية الاقتصادية والنقدية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

توجد الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع دور السياسة النقدية في تحقيق الحرية النقدية (المتمثل في استقلالية البنك المركزي) والتي لها علاقة بدراستنا سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، سنذكر بعضها بالشكل الآتي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

❖ دراسة (جواد كاظم البكري، 2014) حول: "أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية للمدة 1995-2010 (نموذج تونس والبحرين)¹ للإجابة على الإشكالية المتمثلة في: ما هي أهم السياسات التي يمكن أن تساعد على تنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؟ من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- ✓ التعريف بمفهوم مؤشر الحرية الاقتصادية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ التعرف على أوزان العوامل العشر التي تشكل مؤشر الحرية الاقتصادية في التأثير على الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ محاولة إيجاد علاقة رياضية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين الحرية الاقتصادية في دول عربية مختارة وهي (تونس- البحرين).

ومن أهم النتائج المتواصل إليها بعد دراسة هذا الموضوع:

- ✓ موضوع جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية من الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام السياسات الاقتصادية لما لها دور في الاقتصاديات المحلية؛
- ✓ أصبحت هذه المؤشرات الاقتصادية، وما تحويها من عوامل فرعية البوصلة التي تدل رؤوس الأموال على الأماكن المهيأة لاستقبالها، ومن بين أكثر المؤشرات شيوعاً وأهمية هو مؤشر الحرية الاقتصادية؛
- ✓ أكدت معادلة الانحدار لنموذج البحرين على تطابق التقدير مع النظرية الاقتصادي التي توضح أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، فجاءت جميع إشاراتها موجبة، باستثناء متغير التحرر من الفساد؛

¹ - جواد كاظم البكري، " أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية للمدة 1995-2010 (نموذج تونس والبحرين)", مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 11، جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، نشر بتاريخ 30-06-2014.

✓ هناك علاقة طردية في نموذج تونس بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، ما عدا متغير الإنفاق الحكومي فهو مستقر عند مستواه لذا تم استبعاده من النموذج وكذلك تم استبعاد متغير حقوق الملكية كون السلسلة الزمنية الخاصة به منفردة.

❖ دراسة (الدكتور المعز لله صالح أحمد البلاغ، 2011) حول: " الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة" ¹

التي طرحت الإشكالية المتمثلة في: ما هو مدى الالتزام بمبدأ الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية؟ قدمت مجموعة من النتائج، منها:

✓ بالنسبة للحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النظام الرأسمالي: إن الأصل في الاقتصاد الرأسمالي هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي داخل السوق، والاستثناء هو تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه هذا النشاط متى اقتضت الضرورة ذلك، وتقدير هذه الضرورة من حيث التضييق أو التوسيع من تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه النشاط الاقتصادي؛

✓ بالنسبة للحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النظام الاشتراكي: إن الأصل في الاقتصاد الاشتراكي هو تدخل الدولة وانفرادها بالنشاط الاقتصادي ؛

✓ للتخفيف من حدة الأخطار المتولدة عن الحرية المطلقة في السياسة الاقتصادية، فإن الأنظمة الاقتصادية المعاصرة قد أخذت بمبدأ التدخل جزئياً أو كلياً ومن الصعب التسليم بوجود نظام يعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية ويرفض كلياً فكرة التدخل، فالتدخل قائم في الأنظمة الرأسمالية بطريقة تختلف طبيعتها عن مفهوم التدخل في الأنظمة الاشتراكية؛

✓ إن حرية الأفراد الاقتصادية وتدخل الدولة في السوق، وانفرادها ببعض أوجه النشاط الاقتصادي، هما أصلاً يتوازيان ويكمل أحدهما الآخر لأن لكل منهما مجاله وأهدافه، وكل منهما مقيد وليس مطلقاً؛

✓ الأصل الاقتصادي الأول في السوق هو الحرية الاقتصادية، والأصل الثاني هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (سواء بالتنمية الاقتصادية أم التنظيم أم الإشراف أم المراقبة) وكلا منهما يكمل الآخر ولكل مجاله.

¹ - المعز لله صالح أحمد البلاغ، " الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة "، بحث مقدم للملتقى الأول- الاقتصاد الإسلامي - الواقع .. ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة السودان، جامعة غرب كردفان، كلية العلوم الإسلامية واللغة العربية، قسم الاقتصاد الإسلامي، مارس 2011.

❖ دراسة (شملول حسينة، 2001) حول: "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)"¹، قدمت فيها الباحثة جملة من النتائج، تتمثل في:

✓ السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، كونها تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط فهي تسعى إلى تحقيق المربع السحري² وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مباشرة وغير مباشرة؛

✓ استقلالية البنك المركزي حسب الدلائل الواقعية لها أثر إيجابي على التضخم والناتج المحلي وكذلك عجز الموازنة، كما أنها تزيد من مصداقية السياسة النقدية؛

✓ البنك المركزي المستقل مؤهل لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

❖ وناقشت دراسة (جدائني ميمي، 2006): "انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية

(دراسة حالة الجزائر)"³، الإشكالية المتمثلة في: ما هو أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟ وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي بهدف وضع إطار شامل ومتكامل لهاته الاستقلالية؛ ومعرفة المعايير والمؤشرات الدالة على استقلالية البنك المركزي؛ ودراسة أثرها على فعالية سياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي وتخفيض العجز الموازي. وتوصلت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ يتم استخدام أدوات ووسائل السياسة النقدية المتاحة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك في ظل توفر عنصر المصداقية والشفافية للسلطات النقدية وذلك بالتركيز على تحقيق هدف أساسي المتمثل في استقرار الأسعار؛

✓ لوحظ أن هناك دول تتمسك بتبعية بنوكها المركزية للحكومة ولا تميل إلى منحها الاستقلالية وهي بصفة عامة الدول التي يزداد فيها حجم الدين العام أو لا توجد بها أسواق مالية متسعة ومتطورة أو تتميز بعدم مرونة عرض الأموال فيها.

¹ - شملول حسينة، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

² - المربع السحري كالدور: هو تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، توازن ميزان المدفوعات)، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكل مربعاً، وسمياً مربعاً لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في الوقت نفسه.

³ - جدائني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، 2005 - 2006.

❖ وهناك دراسة (أبرير محمد، 2008) حول: "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية (دراسة حالة الجزائر)"¹، تم فيها طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمهامية السياسة النقدية والهيئة المسؤولة على تطبيق هذه السياسة المتمثلة في البنك المركزي وذلك من خلال منحه الاستقلالية في تبنيه هذه السياسة وتطبيقها ثم التطرق للأثر المرجو من هذه الاستقلالية على فعالية السياسة النقدية. ومن بين ما توصلت إليه النتيجة التالية:

✓ حاولت الجزائر أن تؤسس سلطة نقدية مستقلة ذات سياسة صارمة وفق معايير كمية محددة، وأدوات تسيير غير مباشرة بداية من صدور القانون 90/10 المتعلق بقانون النقد والقرض، والذي احتوى على مؤشرات هامة في مجال استقلالية السلطة النقدية بالجزائر.

❖ وفي دراسة (عبد الصمد سعودي، 2012) حول: "السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"²، تم طرح إشكالية مدى تأثير الإصلاحات المالية في تحقيق بعض أهداف السياسة النقدية في الجزائر (2000-2009)؛ حيث هدفت الدراسة إلى التعريف بالسلطات المشرفة على السياسة النقدية والهيئات التي لها علاقة مباشرة برسم السياسة النقدية؛ وتم الوصول إلى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:

✓ لا يمكن فهم سياسة النقدية إلا بالعودة إلى جذورها الأصلية أي التطرق إلى مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولتها بالدراسة؛

✓ أظهرت الدراسة الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين التضخم واستقلالية البنك المركزي وبالتالي تعدد الاستقلالية ضمان لفعالية السياسة النقدية.

¹ - أبرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2008-2009.

² - عبد الصمد سعودي، السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المالية في الجزائر (خلال الفترة 2000-2009)، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل الشهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2011-2012.

❖ دراسة (جبوري محمد، 2013) بعنوان "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي:

دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل¹ التي طرحت الإشكالية الآتية: ما هو تأثير طبيعة أنظمة

أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم؟

وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

✓ ارتفاع معدلات التضخم في الدول يشجع على تطبيق أنظمة الصرف الثابتة، إلا أنه مع مرور الوقت ومع إزالة التضخم تقل فوائد تثبيت سعر الصرف وتصبح أهم أعباء التثبيت فيما بعد هي المغلاة في قيمة العملة المحلية، وهذا من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للدول المعنية في الأسواق العالمية ويقود ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي؛

✓ ضرورة الاتجاه نحو التعويم واستهداف التضخم، طالما أن أسعار الصرف الثابتة في الدول الناشئة والمتحولة لاقتصاد السوق، غالباً ما تكون سياسة ملائمة التطبيق في المراحل الأولى من التحرير والإصلاح الاقتصادي، ولكن سرعان ما تفقد هذه الأنظمة كفاءتها أمام تنامي تحركات رؤوس الأموال والتعرض لتقلبات اقتصادية سريعة وتغيرات هيكلية مع التحول إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي يفضل معه ضرورة تطبيق نظام الصرف العائم، حتى يمتص النتائج السلبية التي قد تنجم عن هذه التقلبات ويحفز على نمو اقتصادي أكبر.

❖ دراسة (بن نافلة نصيرة، 2018) حول: "تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة

(1980-2014)" إشكالية فعالية السياسة النقدية في الجزائر²، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور

السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية في المجتمع؛ والتعريف بمراحلها في الجزائر؛ وأخيراً توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وكان من أبرز نتائجها:

✓ تعمل السياسة النقدية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في تحقيق معدلات عالية للنمو، والمحافظة على استقرار الأسعار، وكذلك العمل على الرفع من العمالة، إضافة إلى السعي للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

¹ - جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

² - بن نافلة نصيرة، "تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2014)"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

✓ السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2014) لم تفلح في تحقيق مثالية متغيرات الاقتصاد الكلي بالاستثناء المحافظة على استقرار مستوى العام للأسعار في حدود دنيا؛ وبالتالي ففعالية السياسة النقدية في الجزائر كانت ضئيلة ونسبية في تحقيق أهدافها، وهذا راجع بالأساس إلى عدم استقلالية البنك المركزي، واعتماد على قطاع المحروقات، وعدم وجود سوق مالي فعال.

❖ دراسة (عبد الرحمن فيصل ياسين، 2016) تحت عنوان: "قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عينة مختارة من دول العالم للمدة 2014-2015"¹، تم طرح في هذه الدراسة الإشكالية التالية: هل تتأثر نسبة النمو الاقتصادي في دول العينة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الغير التقليدية وما هي تلك المتغيرات؟ وما هي العوامل غير التقليدية التي تؤثر في نسبة النمو الاقتصادي والتي لم تأخذها النظرية الاقتصادية بعين الاعتبار؟

وتوصل إلى النتيجة التالية:

✓ هناك علاقات ارتباط معنوية أو قوية جداً بين معدل النمو الاقتصادي أي أنه كلما ازداد مؤشر الحرية الاقتصادية للبلد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي فيه، وكذلك أثبت التحليل الكمي أنه عند زيادة رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,978.

❖ دراسة (حسن كريم حمزة، 2017) تحت عنوان: تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة تتمثل في الإمارات، مصر، العراق)²، تتلخص مشكلة البحث في " أن غالبية الدول العربية بحاجة ماسة إلى مزيد من الجهود لتحسين متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية لتنعكس بالإيجاب على معدل نمو الناتج فيها"

ومن خلال هذه الدراسة توصل إلى النتائج التالية:

✓ اتضح من خلال تحليل البيانات (مصر والإمارات) للمدة (2000-2015) أن الإمارات تحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي وتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة وهي الأولى عربياً أيضاً، أما مصر فتحتل مراتب متأخرة على المستوى العالمي وتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة؛

✓ اتضح أن العراق لم يقيم على المستوى العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية لعدم اكتمال البيانات والمعلومات لمدة البحث، ويحتل مراتب متأخرة على مستوى الدول العربية وبدرجة حرية ضعيفة؛

¹ عبد الرحمن فيصل ياسين، قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عينة مختارة من دول العالم (2014-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 12، العدد: 36، جامعة تكريت، العراق، 2016.

² حسن كريم حمزة، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة تتمثل في الإمارات، مصر، العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 14، العدد: 03، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

✓ أظهر التحليل الكمي للعلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية استقرارية البيانات والتكامل المشترك واختبار النموذج ومعنويته، وتبين وجود الأثر الإيجابي لمتغيرات الحرية الاقتصادية على النمو في الإمارات، وتبين وجود أثر سلبي لمتغيرات الحرية الاقتصادية على النمو في مصر، في حين لم تظهر أي أثر للعراق في النموذج.

❖ دراسة كل من (علام عثمان - سنوساوي صالح، 2018) حول: "آليات تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية"¹، حيث تم طرح الإشكالية التالية: هل نجحت الجزائر في تحرير اقتصادها من القيود والذي من شأنه أن يحسن من الوضع التنافسي لاقتصادها؟ حيث يمكن من خلال هذه الدراسة استخلاص ما يلي:

✓ تعد الحرية الاقتصادية من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسية الاقتصادي الجزائري، نظراً للدور الذي تتمتع به في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية؛

✓ رغم التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري إلا أن ذلك لم ينعكس على وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة على دول على الرغم من امتلاكها لإمكانيات بشرية ومادية معتبرة؛
✓ تمتاز الجزائر بضعف درجة حريتها الاقتصادية، ويعني ذلك كثرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار، والقطاع المالي، إدارة شؤون الملكية ووجود الفساد فيها، أما عن باقي العوامل فتدخل الدولة بدرجة متوسطة، كما أنه هناك وجود العديد من العراقيل تمس ممارسة الأعمال.

❖ دراسة (خلف محمد - حمد الجبوري، 2004) بعنوان: "دور استقلالية لبنك لمركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004"²؛ قدمت مجموعة من النتائج تمثلت في:

✓ إن استقلالية البنك لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالاً مختلفة؛
✓ من ناحية استقلالية بعض المتغيرات الاقتصادية فقد أثبتت الدراسة بوجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي من جانب ومعدلات التضخم وعجز الموازنة الحكومية من جانب آخر، وعلاقة طردية موجبة بين كل من الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود علاقة بينها وبين سعر الصرف؛

¹ - علام عثمان - سنوساوي صالح، آليات تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد: 04، العدد: 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2018.

² - خلف محمد - حمد الجبوري، دور استقلالية لبنك لمركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 07، العدد: 23، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة تكريت، العراق، 2011.

✓ استقلالية البنوك المركزية تدعم وتشجع على إدارة السياسة النقدية بفعالية أكبر ومن ثم تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق أهداف السياسة النقدية الأخرى؛

✓ حصول البنك المركزي العراقي على درجة أعلى من الاستقلالية بموجب قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.

❖ دراسة (خورشيد نجاة محمد، 2013) حول: "استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية"¹، طرحت الإشكالية التالية: في ظل المستوى الحالي من استقلالية مصرف سورية المركزي، هل يمكن رسم سياسة نقدية فعالة في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وتم الوصول إلى مجموعة من النتائج، تتمثل في:

✓ وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية المصرف المركزي السوري (المتغير المستقل) والنتائج المحلي الإجمالي السوري (المتغير التابع)، فكلما ارتفعت درجة استقلالية المصرف سورية المركزي أدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السوري وبالتالي فإن موضوع استقلالية مصرف سورية المركزي في ترافق اقتصادي عكسي مع الناتج المحلي السوري؛

✓ وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية المصرف المركزي السوري (المتغير المستقل) والتضخم (المتغير التابع) فكلما ارتفعت درجة استقلالية المصرف سورية المركزي أدى ذلك إلى انخفاض التضخم وبالتالي فإن موضوع استقلالية مصرف سورية المركزي في ترافق اقتصادي عكسي مع التضخم.

❖ دراسة (هبة عبد المنعم ووليد طلحة، 2019) حول: "موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية"²، توصلت إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

✓ استقلالية البنوك المركزية تساعد على تحقيق الاستقرار السعري، وتعزيز الشفافية والمسائلة؛

✓ الاستقلالية السياسية تقيد تدخل الحكومة في قرارات البنوك المركزية، فيما تحد الاستقلالية الاقتصادية من قدرة الحكومات على الحصول على التمويل من البنوك المركزية؛

✓ العديد من الدول العربية أجهت إلى سن ضوابط تشريعية داعمة لاستقلالية البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية وفرض ضوابط على تمويل الحكومات بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية؛

¹ - خورشيد نجاة محمد، استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2013.

² - هبة عبد المنعم ووليد طلحة، موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية، صندوق النقد العربي، العدد: 06، سبتمبر 2019، متوفر على الموقع (www.amf.org.ae).

✓ استقلالية البنوك المركزية على المستوى الدولي ألمانيا في المرتبة الأولى بوصف بنكها المركزي يتمتع بصلاحيات واسعة في تشكيل السياسة النقدية، أما عربياً فتحقق الإمارات والبحرين وتونس المراتب المتقدمة.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

❖ دراسة "1994" Fabrice Capoen , Henri Sterdyniak, Pierre Villa بعنوان:

"Indépendance des Banques Centrales, Politiques monétaire et budgétaire : une approche stratégique" ¹

والتي بينت أن استقلالية البنك المركزي تلقى مؤخراً قدراً كبيراً من الاهتمام، في كل من الأدبيات النظرية والنقاش العام، وتهدف هذه الاستقلالية إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

✓ منع الحكومات من ممارسة سياسات اقتصادية مفرطة التوسع والتي عند دمجها في توقعات وكلاء القطاع الخاص تكون غير قادرة على النشاط وبالتالي لا تؤدي إلاً إلى زيادة التضخم؛

✓ تزيد الاستقلالية من مصداقية التزام الحكومة بالحفاظ على مستوى منخفض من التضخم؛

✓ إن الاعتبارات المؤسسية تؤدي إلى تكريس السياسة النقدية على التوالي لسيطرة على التضخم، والسياسة المالية لتنظيم النشاط، يمكن أن يكون هذا الفصل خطير على المستوى الاقتصادي الكلي؛

✓ قد يؤدي اختلاف توجهات السياسات النقدية والمالية إلى حالات تتميز بأسعار فائدة عالية، وعجز عام كبير وأسعار الصرف مبالغ فيها وهذا في حالة اقتصاد مغلق.

❖ وهناك دراسة أخرى (Annabelle Mourougane, 1998) حول

" Indépendance de la Banque Centrale et Politique monétaire : demande à la Banque Centrale européenne".

خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة حول استقلالية ومصداقية السياسة النقدية واستخدمت لتحليل الوضع الأوروبي وفقاً لمعاهدة ماستريخت، حيث بينت أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي ما يلي:

✓ استقرار الأسعار؛

✓ الاستقلالية عن الضغوطات السياسية؛

¹ - Fabrice Capoen , Henri Sterdyniak, Pierre Villa, **Indépendance des Banques Centrales, Politiques monétaire et budgétaire : une approche stratégique**, In : Revue de l'OFCE, n° 50, Observations et diagnostics économiques, France, juillet 1994.

✓ التفويض إلى سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقلل من التحيز التضخمي الناجم عن نقص المصداقية.¹

❖ وهناك دراسة (Sylvain Guillaumont Jeanneney, 2006) بعنوان:

"Indépendance de la Banque Centrale des états de l' Afrique de l' ouest : une réforme souhaitable ?

طرحت الإشكالية التالية: لماذا زيادة استقلالية البنك المركزي لغرب إفريقيا؟ وتوصلت إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ تتمثل الميزة في زيادة الثقة في قيمة العملة وضمن استدامة التكامل النقدي والاقتصادي في غرب إفريقيا؛
- ✓ تنطوي جدوى الإصلاح على تعزيز مجموعة القرارات النقدية وشفافية إدارة البنك المركزي؛
- ✓ هناك حاجة لتحسين تنسيق السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق نمو أقوى وأكثر انتظاماً في اقتصاديات الاتحاد.²

❖ وهناك دراسة (Hamza fekir (2007-2008))³ حول:

"La crédibilité et l'indépendance des banques centrales : d'Algérie, du Maroc et de Tunisie".

حيث تم طرح الإشكالية التالية: كيف يبني البنك المركزي مصداقيته؟

وتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ تحديد المعايير التي تسمح للبنك المركزي بأن يكون أكثر مصداقية للوصول إلى درجة الثقة؛
- ✓ الشفافية تساعد على تقليل عدم اليقين بشأن الاتجاهات المستقبلية لسياسة النقدية مع تعزيز مصداقية ومسؤولية البنك المركزي؛
- ✓ البنك المركزي التونسي هو أكثر مصداقية وارتباطاً بالاستقلال الحقيقي من بين البنوك المركزي لكل من الجزائر والمغرب.

❖ دراسة (Mhamdi Ghritti, 2009)¹ حول:

¹ -Annabelle Mourougane, **Indépendance de la Banque Centrale et Politique monétaire : demande à la Banque Centrale européenne**, Revue française d'économie, volume : 13, n° 1, 1998.

² -Sylvain Guillaumont Jeanneney, **Indépendance de la Banque Centrale des états de l' Afrique de l' ouest : une réforme souhaitable ?**, Revue d'économie du développement, volume : 14, n° (1) , 2006.

³ - Hamza fekir, **La crédibilité et l'indépendance des banques centrales : d'Algérie, du Maroc et de Tunisie**, Mémoire de Magister en analyse économique et développement, faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion des Sciences Commerciales, Université d'Oran, 2007-2008.

"Evaluation du degré d' indépendance de la banque Centrale de Tunisie"

توصلت إلى مجموعة النتائج تتمثل في:

- ✓ البنك المركزي التونسي شهد من خلال الإصلاح القانوني الأخير إنشاء وتنظيم البنك المركزي الذي يشهد تحسناً في درجة الاستقلال؛
 - ✓ صدور قانون رقم (26 - 26) في 15 ماي 2006 ليعهد للبنك المركزي هدفه الرئيسي وهو تحقيق استقرار الأسعار؛
 - ✓ تخفيض تدخل البنك المركزي التونسي في أسعار الصرف؛ حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى أن تونس تعتمد حالياً نظام تعويم خاضع للرقابة لسعر الصرف وهو خطوة نحو سعر الصرف المرن.
- ❖ وهناك دراسة (2011) **Christion Bordes**²:

"Pour un aménagement du central banking : à la recherche d' affectation optimale des instrument des politiques monétaire et macro prudentielle "

توصلت إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- ✓ لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها يجب إضافة هدفين تقليديين المتمثلين في: الاستقرار النقدي، واستقرار النشاط الاقتصادي والمالي؛
- ✓ التنسيق الكامل بين السياسة النقدية وسياسة التحوط الكلي فمن الأفضل تكليف كل سياسة بإجهاها الهدف الأنسب لها؛
- ✓ يجب أن تظل السياسة النقدية موجهة بشكل أساسي نحو استقرار الأسعار والمساهمة في استقرار النشاط الاقتصادي والمالي.

من خلال الدراسات السابقة هناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات العربية والأجنبية السابقة، حيث اشتركت في موضوع الدراسة وبعض من مواضيعها واختلفت في فترة الدراسة والنتائج التي توصلت إليها وطريقة معالجتنا للموضوع.

¹ - Mhamdi Ghriissi, **Evaluation du degré d' indépendance de la banque Centrale de Tunisie**, MPRA Paper No.63671, posted 07 May 2015, 13 :26 UTC, Université de Sousse, April 2009.

² - Christion Bordes, **Pour un aménagement du central banking : à la recherche d' affectation optimale des instrument des politiques monétaire et macro prudentielle**, banques centrales et la stabilité financière, Rapport du CAE96, n° 2 , 2011.

الفصل الأول:

السياسة النقدية والحرية النقدية

(الإطار النظري)

تمهيد:

يعد موضوع الحرية النقدية (استقلالية البنك المركزي) من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة بسبب التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى المناداة بالاستقلالية والحرية النقدية التدخل الحكومي بدرجة كبيرة في توجيه السياسة النقدية التي قد يتعارض في كثير من الأحيان مع قرارات البنك المركزي. تسعى العديد من الدول إلى تدعيم الحرية النقدية من خلال تعديلات قانونية وإصلاحات تحد من التدخل الحكومي في إقرار وتنفيذ السياسة النقدية.

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا الفصل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف.

المبحث الثاني: مفهوم الحرية الاقتصادية والحرية النقدية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف

سيتناول هذا المبحث كل من مفهوم السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف من خلال العناصر الآتية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

سيتم تسليط الضوء خلال هذا المطلب على مفهوم السياسة النقدية وذلك بالتطرق إلى تعريفها، وأهم أهدافها وأدواتها.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تنوعت واختلقت مفاهيم وتعريفات السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة لها.

تعرف على أنها: "التدابير والإجراءات التي تأخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها بما يكفل السرعة وسهولة تداول وحدة النقود."¹

وتعرف أيضاً: "بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، أدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي والاستقرار المستوى العام للأسعار من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي."²

وتعرف أيضاً: "هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة."³

❖ من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم خصائص السياسة النقدية والتي تتمثل في:

- ✓ السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتغير بالتغير الهدف المنشود من طرف الدولة؛
- ✓ وجود سلطة مشرفة على رسم وإدارة السياسة النقدية تتمثل في البنك المركزي؛
- ✓ التأثير على الكتلة النقدية من خلال إتباع أدوات معينة؛
- ✓ تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية كالحفاظ على الاستقرار والتوازن النقدي، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتوازن في أسعار الصرف.

¹ - حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 142.

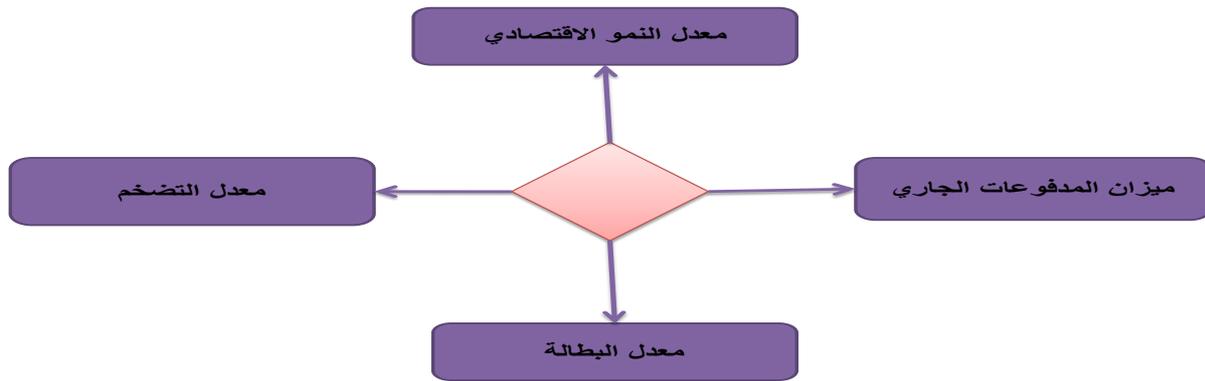
² - علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2012، ص: 373.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص: 90.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تتضمن السياسة النقدية مجموعة من الأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها في إطار أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، هذه الأهداف تم اختصارها بالمرعب السحري للاقتصادي الإنجليزي " نيكولاس كالدور " كما يبينه الشكل رقم 01:

الشكل رقم 01: أهداف السياسة النقدية



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 34.

✚ **تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار:** يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون الحفاظ على استقرار الأسعار و القدرة الشرائية للعملة النقدية، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً كأن يتراوح مثلاً بين 1% و 4% سنوياً وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.¹

✚ **العمالة الكاملة:** للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.²

✚ **تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:** اعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، حيث يعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج، ويمكن للسياسة

¹ - مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005، ص: 132.

² - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 118-119.

النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عالٍ لنمو الاقتصاد الوطني ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف السياسة الاجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة لدور السياسة النقدية.¹

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: سعر الصرف في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، فانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الصادرات، هذه الزيادة تعني زيادة الطلب على عملة هذا البلد إذا انخفضت فيه الأسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.²

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

لقد تبين سابقاً أن السياسة النقدية تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها؛ حيث يمكن تصنيفها هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة.

❖ الأدوات غير المباشرة

من المتعارف عليه أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة وهي: سياسة إعادة الخصم، سياسة عمليات السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي الإلزامي.

❖ سياسة إعادة الخصم:

¹ - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 139.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 59.

"تعد سياسة إعادة الخضم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي وذلك للتأثير على عرض النقد، وهي الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي نظير قيامه بخضم الأوراق المالية والتجارية للمصاريف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد."¹

❖ سياسات عمليات السوق المفتوحة:

" قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية في السوق النقدية وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية فهي تمكن السلطات النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائماً كما تساعد على حقن السيولة أو امتصاصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب والتمكين من تصحيح الأخطاء وذلك في الوقت القصير "

وتتحدد فعالية السياسة السوق المفتوحة بقدر نجاحها في تحقيق السيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وهذا ما يدفع للقول بأن إدارة البنك المركزي وحدها لا تكفي لتحقيق هذه الفعالية بل إن ذلك يتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق النقدية فيجب أن يكون لهذه السوق من الشمول والسعة ما يجعلها معبراً بحق عن إمكانيات النقود والائتمان للاقتصاد، وتتطلب فعالية هذه السياسة وجود سوق مالي كفؤة وفعال.²

❖ سياسة الاحتياطي الإلزامي:

" هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك."³

❖ الأدوات المباشرة:

من المعروف أن هناك العديد من هذه الأدوات إلى أنه سوف يتم التعرض لسياسة تأطير القروض وسياسة الأسعار الفائدة والتوجيه الانتقائي للقروض.

❖ تأطير القروض:

¹ - لخلو موسى بوخاري،، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص: 70.

² - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار منهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص: 243.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 228.

"هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسبة محدد خلال العام ولا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة وقد تكون هذه النسبة إما على شكل نسبة معينة من إجمالي رأس المال للمصرف أو على شكل نسبة مئوية معينة من التزامات المصرف عندما يريد الحصول على تسهيلات الائتمانية تزيد عن حد معين."¹

✚ سياسة الأسعار الفائدة:

"قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الفوائد الجارية لا يجب على البنوك أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلاً لتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد."²

✚ التوجيه الانتقائي للقروض:

"ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد، إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية وتملك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها التنفيذية العديد من الوسائل للتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفي أحدها الآخر، بل يمكن أن تستعمل مجتمعة و الوقت نفسه من أجل أن يحظى القرض نفسه بالأفضلية."³

المطلب الثاني: مفهوم التضخم

التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية لهذا نجد أن هذه الظاهرة نالت قسطاً كبيراً من البحث والتحليل، وعليه سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى مفهوم التضخم وأسبابه وأخيراً آثاره.

أولاً: تعريف التضخم

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 80.

² - بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 - 2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017-2018، ص: 28.

³ - المرجع نفسه، ص: 26.

❖ **التضخم كظاهرة سعرية:** يمكن تعريفه من خلال آثاره بأنه " توجه مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار"¹؛ فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو الارتفاع المستوى العام للأسعار أيًا كان سبب الارتفاع زيادة العرض النقدي أو عدم التوازن بين حجم النقد المتداول والحجم السلعي.

❖ **التضخم كظاهرة نقدية:** " كل زيادة في كمية النقود المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار."²

التضخم: " هو ظاهرة نقدية متمثلة في ارتفاع العام للأسعار معبراً عنها بالنقود، وذلك نتيجة إصدار كمية النقود تفوق الحاجة الحقيقية للاقتصاد أو زيادة الطلب الكلي أو الانخفاض العرض الكلي وتكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القدرة الشرائية للنقود وعجزها عن قيامها بوظائفها الأساسية."

ثانياً: أسباب التضخم

هناك مجموعة من الأسباب التضخم، منها:

❖ **الأسباب النقدية:** أولى أسباب التضخم هو زيادة المعروض النقدي عن مستوى التوازن، ويمكن أن نرجع زيادة المعروض النقدي إلى الأسباب التالية:

✓ زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة بما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عن مستوى التوازن بين الناتج وكمية النقود ما ينعكس سلباً على قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار؛

✓ زيادة الإقراض بما يحرك عجلة الاستثمار والاستهلاك فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار (عندما لا يستطيع العرض تلبية الطلب بالسرعة المطلوبة)؛

✓ زيادة سرعة دوران النقود في مرحلة الانتعاش الاقتصادي؛ حيث يتم تحويل المدخرات نحو الاستثمارات ما يؤدي إلى زيادة مخصصات الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب ومنه ارتفاع الأسعار.³

❖ **التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض:** وهو الارتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون الزيادة في الإنتاج من الأفراد، أو بعبارة أخرى ينشأ تضخم الطلب بسبب الزيادة في حجم الطلب الكلي اتجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.⁴

ثالثاً: آثار التضخم

¹ - مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال (النظرية والمؤسسات النقدية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 70.

² - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 14.

³ - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، سوريا، 2005، ص: 129.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 130-131.

يترتب عن التضخم آثار اقتصادية يمكن إيضاحها فيما يلي:

❖ **فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة:** تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود إلى جزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد، وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار.¹

❖ **آثار التضخم على القطاع الخارجي:** إن حالة ميزان المدفوعات يمكن أن يحدّد إن كان الاقتصاد يمر بمراحل تضخمية، فحالة العجز تنشأ بسبب زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المحلية وحتى المستوردة ولو كان الاستيراد طليقاً سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيداً فيقل ما يمكن تسريبه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيزيد الطلب على السلع المنتجة محلياً وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى أن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير، مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية.²

المطلب الثالث: مفهوم سعر الصرف

يقوم المقيمون في بلد ما بمعاملات اقتصادية فيما بينهم يتم تسويقها بالعملة المحلية ولكن إذا تمت هذه المعاملات مع الخارج فإنهم يتعاملون بالعملات الأجنبية وللحصول على هذه الأخيرة، وجب عليهم دفع مقابلها كمية معينة من النقود المحلية التي تكافئ وفق معدلات تبادل يدعى سعر الصرف أو سعر العملة مقابل أخرى.

أولاً: تعريف سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف عادة بأنه: "سعر العملات الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية."³

ويقصد بعملية الصرف: "عملية شراء وبيع الوسائل التي يمكن بموجبها تسوية المدفوعات في بلد آخر كالنقود الأجنبية، ويتم التعامل بالصرف على أساس سعر معين هو سعر الصرف ويمكن القول أن سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما؛ "هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية."¹

¹ - إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص: 154.

² - لامية بكوش، استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008-2009، ص: 26.

³ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص: 129.

كما يمكن تعريف سعر الصرف "بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية"، وعلى الرغم على أنه لا يوجد فرق بين التعريفين إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الثاني لأن العملات الأجنبية، كما لو أنها سلع يحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني.²

ثانياً: أنظمة سعر الصرف.

❖ نظام أسعار الصرف الثابتة قاعدة الذهب.

ساد نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب خلال القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتمثل قواعد هذا النظام فيما يلي:

✚ يحدد كل بلد وزناً معيناً وثابتاً لعملة الذهب؛

✚ الحرية في استبدال العملة بالذهب بلا قيد ولا شرط للمعدل الثابت؛

✚ حرية تصدير واستيراد الذهب.

في ظل هذه القاعدة فإن السلطات النقدية هي التي تقوم بتحديد سعر التعادل لسعر الصرف وذلك على أساس الطلب والعرض، إلا أنه قد يحدث تغيير في السعر الصرف في حدود ضيقة "بحيث أن سعر الصرف لا يمكنه أن يرتفع أو أن ينخفض بالنسبة للعملات أكثر من نفقات نقل الذهب إلى الخارج".³

لنظام سعر الصرف الثابت عدة مزايا ومجموعة من المساوئ نذكرها⁴ فيما يلي:

❖ مزايا نظام سعر الصرف تتمثل في مايلي:

✓ يعطي هذا النظام نوع من الثقة في عملة البلد أداة قياس إذا كانت مرتبطة بعملة معينة أو سلة من العملات؛

✓ سعر الصرف الثابت يكون مفضلاً عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.

❖ ومجموعة من المساوئ تتمثل فيما يلي:

✓ السياسات النقدية للبلد تكون أقل حرية؛

✓ الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل والحجم الكافي من العملة الأجنبية؛

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص: 244.

² - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص: 44.

³ - سامي عفيفي حاتم، تجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1993، ص: 46.

⁴ - مرجع نفسه، ص: 48.

❖ نظام سعر الصرف المرن.

في ظل هذا النظام نجد قاعدة أسعار الصرف الحرة تعتمد على ترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب، وبهذا يصبح جهاز الثمن ممثلاً في قوى العرض والطلب، وهو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة بالنسبة للعملة الأخرى بدون تدخل من جانب السلطات النقدية للدولة إلا أن الواقع العملي يثبت العكس، فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي هنا لتقلبات أسعار قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، فسعر الصرف هو من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج، وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي، ومن هنا فالواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذان ما تراه مناسباً من الإجراءات كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفادياً لحدوث مثل هذه الآثار الضارة باقتصاد الدولة ككل.¹

مزايا ومساوئ نظام سعر الصرف المرن تتمثل في:²

❖ مزايا نظام سعر الصرف المرن:

✓ السياسات النقدية والجبائية تستطيع أن تكون أكثر مرونة؛

✓ البنوك المركزية غير مجبرة على الحفاظ بمخزون من الذهب والعملة وبهذا توزيع أفضل للمواد المالية؛

❖ مساوئ نظام سعر الصرف المرن.

✓ نظام سعر الصرف المرن يستطيع أن يكون تضخيمياً وهذا يكون له أثر سلبي في السياسات النقدية للبلاد؛

✓ إن تدهور قيمة العملات يؤدي إلى تضخم نتيجة عدم استقرار الأسعار.

المطلب الرابع: تعريف البنك المركزي وخصائصه ووظائفه

يعد البنك المركزي أحد أهم المؤسسات الهامة والفعالة التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظم الاقتصادية؛ إذ المسؤول عن إدارة وتوجيه السياسة النقدية وسلامة النظام البنكي ككل، وتزايد الاهتمام بدور البنوك المركزية في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي عموماً والنقدي خصوصاً.

أولاً: تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو: "مؤسسة غير ربحية، يقع في قمة هرم النظام المصرفي وظيفته الأساسية هي الإصدار النقدي وقيادة النظام المصرفي وكذا وضع وتنفيذ السياسة النقدية."¹

¹ - لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 135.

² - المرجع نفسه، ص: 145.

البنك المركزي هو: "مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي في الاقتصاد؛ وهي مؤسسة مركزية تقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية ويمثل السلطة النقدية في الدولة، حيث تتدخل الحكومة من خلال تنفيذ سياستها الاقتصادية."²

من خلال التعريفين السابقين نستنتج تعريف شامل للبنك المركزي هو: "المؤسسة التي تقوم بإصدار النقود ووضع القوانين والإجراءات المتعلقة بالنقد وكميته وممارسة السياسة النقدية بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الأسعار عن طريق التحكم في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية ومقدار وحجم الائتمان والإشراف والرقابة على البنوك التجارية العاملة في البلاد."

ثانياً: خصائص البنك المركزي

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستخلص خصائص البنك المركزي:

❖ البنك المركزي يقع في قمة الجهاز المصرفي ويمثل السلطة العليا للبنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته؛

❖ البنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق وتدمير النقود القانونية، وهو المؤسسة المخول لها من قبل الدولة على تسيير شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد.

ثالثاً: وظائف البنوك المركزية

يتمثل هدف البنك المركزي في تحقيق المصلحة العليا للاقتصاد الوطني، يقوم بالإشراف على التداول النقدي وتنظيمه بحكم أنه بنك البنوك، ويبدأ عملية التنظيم من عملية الإصدار النقدي؛ حيث تقوم بإصدار العملة بالكمية والحجم الذي يتلاءم والنشاط الاقتصادي للدولة. وتتمثل مهام ووظائف البنك المركزي في الآتي:

❖ **البنك المركزي هو بنك الإصدار:** هي الهيئة المخولة لها قانوناً إصدار النقد القانوني أو تدميره، وهو ما تنص عليه كافة التشريعات في مختلف البلدان وهذه هي العملية الأصلية والأساسية للبنوك المركزية منذ نشأتها، وبل حتى قبل ظهور البنوك المركزية كان الإصدار النقدي يعد كمهمة خاصة بالدولة وحدها دون غيرها، رغم بعض التجاوزات أو الاستثناءات التي يتم فيها إصدار النقد.³

¹ - رحيب حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 70.

² - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2003، ص: 88.

³ - رحيب حسين، مرجع سابق، ص: 72.

- ❖ **البنك المركزي هو بنك البنوك:** بحكم تواجده على قمة الجهاز البنكي لأي بلد، يمارس البنك المركزي هيمنته على مختلف البنوك العامة في الدولة، حيث أنه يقدم العديد من الخدمات للبنوك ويقوم بالإشراف عليها لضمان الاستقرار المصرفي.¹
- ❖ **البنك المركزي بنك الحكومة:** يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة أو الدولة، وهذا لا يعني أنه مملوك ملكية عامة، ويقصد بها أنه أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، فالحكومة هي واضحة سياستها الاقتصادية سواء المالية كانت أم النقدية، والبنك المركزي ينفذ السياسة النقدية التي تضعها الحكومة.²
- ❖ **البنك المركزي واضح ومنفذ السياسة النقدية:** السياسة النقدية هي محور تعاملات البنك المركزي، لذا هو المسؤول الأول في تحديد أهم معالمها والإشراف على تنفيذها. والوظيفة الأكثر أهمية على الإطلاق هي إدارة الكتلة النقدية لتحقيق استقرار قيمة النقد ومع أن هذه الوظيفة تعد حديثة نسبياً بالمقارنة مع الوظائف الأخرى؛ إلا أنها أصبحت أهم وظائف البنك المركزي في الاقتصاد المعاصر ويرجع ذلك في الأساس للتعقيد الذي أصبح يميز القطاع المصرفي وبالتالي صعوبة التحكم فيه من جهة وشمولية هذه الوظيفة من حيث الأهداف والأدوات من جهة ثانية.³

المبحث الثاني: مفهوم الحرية الاقتصادية والحرية النقدية (استقلالية البنك المركزي).

الحرية النقدية هي جزء أساسي من الحرية الاقتصادية تتطلب وجود استقلالية وشفافية في التسيير على مستوى السلطة النقدية وينعكس ذلك في تحقيق كفاءة وفعالية النظام المالي والمصرفي ككل. وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث من خلال تعاريف الحرية الاقتصادية والنقدية ومؤشرات قياسها وأهميتها وأهم الاتجاهات المؤيدة والمعارضة لها.

المطلب الأول: مفهوم الحرية الاقتصادية

إن الحرية الاقتصادية، التي ناد بها الكلاسيك، والتي تعني حصر دور الدولة في أمور الدفاع وتوفير الأمن والقضاء، ما لبثت أن أصبحت محل شكوك كبيرة.⁴ تعد الحرية الاقتصادية من حيث الأصل من المبادئ المهمة في النظام الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي، بغض النظر عن الاستثناءات والضوابط، التي تحد منها، فالحرية الاقتصادية هي الحرية في كل المجالات الاقتصادية دون قيد أو شرط إلا ما يضر المصلحة العامة، فهي حق أساسي لكل

¹ - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 58.

² - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات ومؤسسات نقدية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993، ص: 250.

³ - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص: 80.

⁴ - رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 127.

إنسان في السيطرة على عمله وممتلكاته. ففي مجتمع حر اقتصادياً يكون للأفراد حرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يرغبون فيها، حيث تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك دون قيود مفروضة.

أولاً: تعريف الحرية الاقتصادية

عرفت مؤسسة (Heritage) الحرية الاقتصادية على أنها: "غياب السلطة أو القيود الحكومية في إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات، واقتصار دور الدولة على ضمان حريات الأفراد."¹

وتعرفه مؤسسة (Friedrich Naumann Foundation For Freedom) الحرية الاقتصادية على أنها: "تعبير عن مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، وتقوم الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق المرء في الاحتفاظ بما يكسبه والأمن على حقه في ممتلكاته."²

"يعرف مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة (القطاع العام) على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسات وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية."³

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل (تتضمن 50 متغيراً) تشمل السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وضوح السياسة النقدية من خلال (أسعار الصرف والتضخم)، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشرة، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، احترام حقوق الملكية الفردية، ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازية."⁴

¹ - عزة حجازي، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: 16، العدد: 02، 2014، ص: 43.

² - سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، تقرير السنوي 2018، مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية معهد فريزر، مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان، قطر، ص: 14.

³ - فهد راشد إبراهيم، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن، السنة الثانية والعشرون، الكويت، 2004/1، ص: 02.

⁴ - بيبان رضا - بخي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (2006-2017))، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر (الجزء الثاني)، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، جانفي 2020، ص: 198.

وتعني الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع: "حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع وعدم تدخل الحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع الاستهلاك للسلع والخدمات، ما عدا فيما يرتبط بمستلزمات حماية المصلحة العامة."

ثانياً: أهمية الحرية الاقتصادية

تكمن أهمية التعرف على وضع الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية في كونه يساهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار، لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة.

❖ مؤشر الحرية الاقتصادية هو المؤشر الذي يقيس مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والتأثير عليه ومدى سيطرتها على ذلك النشاط، فكلما يكون تدخل الحكومة أكبر وسيطرتها أوسع كلما يعني ذلك أن الحرية الاقتصادية أقل والعكس الحرية الاقتصادية تكون أكبر كلما يكون تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي أقل والسيطرة عليه أصغر.

❖ الحرية الاقتصادية تجلب رخاءً أكبر، يبين مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ونصيب الفرد من الثروة والتنمية البشرية والديمقراطية.¹

ثالثاً: مقياس الحرية الاقتصادية وعناصرها

يهدف قياس الحرية الاقتصادية، تصدر مؤسسة (Heritage Foundation) منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة (Wall Street) تقرير سنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية في مختلف دول العالم، ويستخدم هذا المؤشر ليعطي فكرة عامة عن الوضع الاقتصادي السائد في البلد يتم قياس الحرية الاقتصادية على أساس اثنا عشر عاملاً، مقسمة على أربعة مقاييس رئيسية وهي: "سيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية وانفتاح الأسواق"؛ ويمكن توضيح تلك العناصر بناءً على المقاييس الرئيسية التالية:

✓ مقياس سيادة القانون: يضم ثلاثة عناصر تتمثل في (حقوق الملكية، النزاهة الحكومية، الفعالية القضائية).

✓ مقياس حجم الحكومة: يضم ثلاثة عناصر تتمثل في (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية (غياب الاختلال المالي أي تحقق التوازن المالي في موازنة الدولة)).

✓ مقياس الكفاءة التنظيمية: يضم ثلاثة عناصر تتمثل في (حرية الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية).

¹ - صيحي إبراهيم مقار، أهمية الحرية الاقتصادية، مقال صدر يوم 09-10-2017/ على الساعة: 13:18:33 متوفر على:

✓ مقياس انفتاح الأسواق: يضم ثلاثة عناصر تتمثل في (حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية).

رابعاً: تصنيفات الحرية الاقتصادية ونسبها

هناك خمسة أصناف للحرية الاقتصادية حسب ما أوضحها موقع مؤشر الحرية الاقتصادية، وهي:¹

- ✓ **الصنف الأول:** حرية اقتصادية كاملة وتتراوح نسبتها ما بين (80 - 100).
- ✓ **الصنف الثاني:** حرية اقتصادية كبيرة وتتراوح نسبتها ما بين (70 - 79.9).
- ✓ **الصنف الثالث:** حرية اقتصادية معتدلة وتتراوح نسبتها ما بين (60 - 69.9).
- ✓ **الصنف الرابع:** حرية اقتصادية ضعيفة وتتراوح نسبتها ما بين (50 - 59.9).
- ✓ **الصنف الخامس:** حرية اقتصادية مكبوتة تتراوح نسبتها ما بين (0 - 49.9).

إن البلد الذي تكون قيمة مؤشر حريته الاقتصادية أقل من الصفر يستبعد من التصنيف، أي لم يدخل ضمن تصنيفات مؤشر الحرية الاقتصادية التي تصدر. (أنظر للملحق رقم 01)

المطلب الثاني: مفهوم الحرية النقدية (استقلالية البنك المركزي)

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن استقلالية البنك المركزي (الحرية النقدية) تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لا سيما المالية والمصرفية منها.

أولاً: تعريف استقلالية البنك المركزي (كإطار عام للحرية النقدية)

ينبغي أن نحدد بداية مفهوم استقلالية البنك المركزي (الحرية النقدية) في إدارة السياسة النقدية، ونستعرض مجموعة من التعاريف فيما يلي:

تعرف على أنها: "يعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أي ضغوط سياسة من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية."²

¹ Economic freedom/ [https:// www.fraserinstitute.org](https://www.fraserinstitute.org)

² - زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007، ص: 227 - 228.

"إن معنى استقلالية البنوك المركزية لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي؛ حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة."¹

تعني استقلالية البنوك المركزية "إنفرادها بتولي شؤون إدارة السياسة النقدية بعيداً عن ضغوطات السلطة التنفيذية وعدم تسخيرها لتمويل العجز في الميزانية العامة تجنباً للضغوطات التضخمية، كما أن استقلالية البنك المركزي تكون مرتبطة بهدف استقرار الأسعار فكلما كانت جهود السلطة النقدية منصبة على تحقيق هذا الهدف دل ذلك على تمتعها بالاستقلالية أكبر وكلما ابتعدت جهودها وتركيزها على تحقيق هذا الهدف دل ذلك على تبعيتها للسلطات التنفيذية."

وهكذا يتضح أن الحرية النقدية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق بينهما في تحديد أهداف السياسة النقدية.

ثانياً: دوافع الاتجاه إلى استقلالية البنك المركزي

من أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية مايلي:

- ✓ سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة)؛
- ✓ عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصاً في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية؛ إذ أظهرت بعض نتائج الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنوك وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو وهذه الدراسات نادى باستقلالية البنوك المركزية؛
- ✓ إن استقلالية البنوك المركزية تجعلها لا تخضع للحكومة، وذلك في حالة طلب الحكومة أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم زيادة معدلات التضخم داخل إقليم الدولة.²

¹ - نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، الأردن، 1994، ص: 87.

² - المرجع نفسه، ص: 90.

ثالثاً: أنواع استقلالية البنوك المركزي

هناك عدة جوانب لاستقلالية البنك المركزي ندرجها فيما يلي:

- ❖ **استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات:** فالبنك المركزي يتمتع باستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية، وقد تصل هذه الحرية إلى أقصاها إذا ما أسند للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي بذلك بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه. أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتد مستقلاً إذا ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه.¹
- ❖ **الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية:** إن الاستقلالية القانونية مبنية على أساس العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين، مثل إجراءات تعيين مسئولي مجلس إدارة البنك أو المحافظ، مدة تعيينهم، الأهداف الواجب تحقيقها، هل يوجد أحد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي، في حين نجد أن الاستقلالية الفعلية تظهر في مدى تطبيق هذه العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين على أرض الواقع.²
- ❖ **الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية:** وتتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي، وكذا شروط ممارستهم لوظائفهم في حين تتعلق الاستقلالية الوظيفية بمهام وأهداف البنك المركزي وطبيعة أو قوة الصلاحيات ومدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيراً استقلالية ميزانية البنك.
- ❖ **الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية:** تعكس الاستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعيين وإقالة المسيرين وأيضاً ما يتعلق بقوانين البنك المركزي، طول عهدة محافظ البنك المركزي، طبيعة المسؤوليات الموكلة له، وكلها مؤشرات عن الاستقلالية السياسية للبنك المركزي. أما بالنسبة للاستقلالية الاقتصادية فهي تعكس حرية اختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي وأيضاً استحالة تمويل عجز الميزانية العامة للحكومة من خلال خلق النقود.³

المطلب الثالث: مبررات مؤيدي و معارضي الحرية النقدية

¹ - سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص: 27 - 28.

² - جداني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005، ص: 42 - 43.

³ - معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة المديّة، 2014، ص: 50.

لقد كانت الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي محل الاختلاف والتعارض بين المفكرين الاقتصاديين، بين مؤيدين لهذه الاستقلالية مستندين إلى مجموعة من المبررات وبين معارضين لاستقلالية البنك المركزي عن الحكومة وهؤلاء أيضا لهم حججهم في المعارضة. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: مؤيدو الاستقلالية

يستند مؤيدو استقلالية البنك المركزي إلى مجموعة من الحجج لتبرير موقفهم؛ من أهم هذه الحجج نجد:

✓ **الاتجاه الدولي والظروف الاقتصادية:** بحيث يدعم صندوق النقد الدولي استقلالية البنوك المركزية، كما أصبح يوصي بها صراحة ضمن برنامج الإصلاح المالي والمصرفي التي يفرضها على الدول النامية، وهذا في إطار الاتجاه العالمي لفرض آليات السوق وفق الظروف الاقتصادية السائدة والانسحاب المستمر لدور الدولة وتحكمها في العملية الموجهة للنشاط الاقتصادي على المستوى الكلي وهو ما يبرز الدور الرئيسي للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بأعلى مستوى كفاءة ممكن، وذلك عن طريق إعطائه صلاحيات أكثر وأهداف محددة من خلال الاستقلالية.¹

✓ **مصادقية السياسة النقدية:** إن مصادقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار ومع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد.²

✓ **المؤشرات الاقتصادية الكلية:** بحث دراسات عديدة في تأثير الحرية النقدية على بعض المؤشرات كالتضخم وعجز الموازنة والنتائج المحلي الإجمالي:

● **الاستقلالية والتضخم:** يرى مؤيدو الاستقلالية أن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة بعيداً عن الضغوطات السياسية يمكن السياسة النقدية من تحقيق هدف استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم وقد أكدت ذلك العديد من الدراسات منها التي أجراها "Pade et Parkin" تحت عنوان قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية واستخدم المؤلفان بيانات حول 12 دولة لبحث العلاقة بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم خلال الفترة ما بعد 1994 وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم بمعنى أن ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي تكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس صحيح، واتضح من هذه الدراسة أنه في كل من ألمانيا

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص: 287.

² - بن طالي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 106.

وسويسرا اللتين يتمتع بنكاهما المركزيان بدرجة عالية من الاستقلالية كانت معدلات التضخم أصغر المعدلات.¹

- **الاستقلالية وعجز الموازنة:** أجريت بعض الدراسات لبحث العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة وقد انتهت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي وبين عجز الموازنة كنسبة من الناتج الإجمالي القومي استناداً إلى فرضية أن البنوك المستقلة تكون أكثر قدرة على مقاومة ضغوط الحكومة لإجبارها على تمويل عجز الميزانية، فتدرك الحكومة بالتالي أن هناك حدود لقدرتها على إصدار السندات بشكل مستمر لتمويل عجز موازنتها مما يجبرها على تخفيض إنفاقها.²
- **الاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي:** توصلت نتائج بعض الدراسات حول هذه العلاقة في الدول الصناعية خلال الفترة (1955-1990) إلى أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، فإذا ازدادت درجة استقلالية البنك المركزي درجة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% سنوياً.³

ثانياً: معارضة الاستقلالية

مثلما كان هناك من يؤيد فكرة استقلالية البنوك المركزية عن الحكومات من خلال الكثير من المبررات والحجج، فإن هناك مجموعة من الأفكار والآراء التي قدمها معارضة الحرية النقدية أو استقلالية البنوك المركزية والتي تمثلت فيما يلي:

✓ **القضاء على دور الدولة المركزية:** إن استقلالية البنوك المركزية تؤدي في ظل اقتصاد السوق الذي يدعم الحرية الاقتصادية وتحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق واحد إلى تقليص دور الدولة وإمكانية أن تؤدي دوراً وطنياً أو قومياً الذي يعرقل حركة رأس المال الدولي والسيطرة على المجتمع العالمي من خلال السوق العالمية الموحدة.

¹ - خلف محمد - حمد الجبوري، دور استقلالية لبنك لمركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 07، العدد: 23، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص: 79-80.

² - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003، ص: 284.

³ - خورشيد نجاة محمد، استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2013، ص: 126.

✓ إعادة هيكلة دور البنوك المركزية: تتضمن استقلالية البنك المركزي امتناعه عن تمويل عجز الموازنة وعن تقديم تسهيلات للحكومة أو منحها أي ميزة تفصيلية في تعاملها مع المؤسسات المالية، وأيضاً امتناعه على شراء أدوات الدين العام بشكل مباشر في السوق الأولي، وقد يصل إلى امتناع البنوك المركزية عن إدارة الدين العام وبهذا تنقلص الوظيفة التاريخية الرئيسية للبنك المركزي والمتمثلة في بنك الحكومة وهو ما يخدم إعادة هيكلة مؤسسية جذرية للدور التقليدي للبنك المركزي.

✓ التعارض مع أهداف السياسة الاقتصادية: يرى أصحاب هذه الحجة أن تحقيق الانسجام بين السياسة النقدية والسياسة المالية يتطلب ضرورة إشراف الحكومة على السياسة النقدية والمالية لتجنب التعارض بين السياستين ولتحقيق التوافق والانسجام بينهما.¹

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر السياسة النقدية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي مجموعة من الوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وذلك باستعمال أدواتها المباشرة وغير المباشرة وتمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي إلى جانب تحقيق التوازن على مستوى أسعار الصرف والتحكم في المستوى العام للأسعار.

الحرية الاقتصادية التي تعبر على مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، لها مجموعة من المقاييس التي تعطي الفكرة العامة عن الوضع الاقتصادي السائد في البلد، ومن بين مؤشرات الفرعية

¹ - معمر ليلى، مرجع سابق، ص: 72 - 73.

الحرية النقدية التي تتمثل في استقلالية السلطة النقدية في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ هذه السياسة وهناك من يؤيد هذه الاستقلالية، في حين يوجد من يعرضها.

الفصل الثاني:

مسار السياسة النقدية في الجزائر

تمهيد:

يتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم التحولات التي شهدتها مسار السياسة النقدية بالجزائر، من خلال استعراض أهم المراحل التي ميزت هذا المسار و تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الاقتصادي الجزائري لمعرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه خصوصية هذه السياسة على الحرية النقدية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالآتي:

المبحث الأول: أهم مراحل تطور مسار السياسة النقدية.

المبحث الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الاقتصادي الجزائري.

المبحث الأول: أهم مراحل تطور السياسة النقدية

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسة نقدية فعالة تكفل لها الخروج من دائرة البلدان المتخلفة، وذلك بتقوية اقتصادها من خلال تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛ وعليه فقد عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات في النظام المصرفي والمالي خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض والتي كان لها الأثر على معدلات التضخم وأسعار الصرف على مستوى الاقتصاد الجزائري، كما يبرزه مسار السياسة النقدية بالجزائر.

المطلب الأول: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض (10-90).

تعتبر السياسة النقدية بمثابة القلب الذي يمد الجسم باستمرار الحياة من خلال أدواتها المختلفة التي تؤثر من خلال النظام المصرفي على النشاط الاقتصادي وسنحاول هذا المطلب تسليط الضوء على مسار السياسة النقدية في الجزائر، وأهم الإصلاحات التي شملتها.

أصبح الإصلاح العميق للمنظومة المالية ضرورياً سواء من حيث منح التسيير أو من حيث المهام المكلفة بها ويشكل قانون (10-90) الصادر بتاريخ 14 افريل 1990،¹ نصاً تشريعياً لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر منذ 1988 فهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، ويعد بحق اعترافاً بأهمية السياسة النقدية، وتزامن صدور قانون النقد والقرض مع حالة الاقتصاد الوطني الصعبة للغاية آنذاك من حيث:

- ✓ التجربة الديمقراطية الحديثة التي لم يمر عليها سوى سنة واحدة؛
- ✓ انهيار العملة الوطنية؛
- ✓ تدهور كبير في أسعار المحروقات على الصعيد العالمي التي من شأنها زيادة المديونية وخدمة الدين.

أولاً: أهداف قانون النقد والقرض

تم سن هذا القانون ليكون جهازاً تشريعياً لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها السلطات العمومية والتي كانت تهدف إلى:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي؛

¹ - قانون " 90-10 " المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990 م، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 16، بتاريخ 14-04-1990 م.

- ✓ استرجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملية في مختلف دوائر الصفقات ؛
- ✓ إدراج الاقتصاد في النظام المصرفي؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية؛
- ✓ تطهير الحالة المالية للقطاع العمومية؛
- ✓ توضيح المهام المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ تنوع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين لاسيما المؤسسات من خلال سوق مالية (بورصة).¹

ثانياً: مبادئ قانون النقد والقرض (10- 90)

حمل القانون أفكاراً جديدة لا تقتصر على استقلال نسبي نظامي وظيفي للبنك المركزي من خلال المهام والأهداف بل وليزيل هذا القانون كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي وتمثل أهم مبادئه في:

- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية؛
- ✓ الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان؛
- ✓ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.²

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات برامج صندوق النقد الدولي

بعد أن وصلت الجزائر على حافة الاختناق وإلى الانهيار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وعدم جدوى إصلاحاتها الذاتية قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998 وتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:³

أولاً: برامج الاستعداد الائتماني

¹ - مسيكة بوفامة - بعداش فوزية، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 15، جامعة الجزائر، ص: 35.

² - عبد الصمد سعودي، السياسة النقدية في ظل إصلاحات المالية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - ، الجزائر، ص: 113-115.

³ - المرجع نفسه، ص: 127-139.

❖ برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989: يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989 حيث جرى هذا الاتفاق في سرية تامة مدته 12 شهرا تحصلت الجزائر إثره على 200 مليون دولار أمريكي، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي بقيمة 360 مليون دولار نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب، وكان الاتفاق يهدف إلى تحقيق شروط لا سيما منها ما تعلق بالسياسة النقدية نذكرها في:

- ✓ مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- ✓ تحرير الأسعار وتحميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- ✓ الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ✓ إلغاء عجز الموازنة وإصلاح النظام الضريبي الجمركي.

وقد أدى هذا الاتفاق إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ رفع معدل إعادة الخصم من 7.5٪ إلى 10,5٪ بغية التأطير الشامل للقروض؛
- ✓ رفع سعر الفائدة من 5٪ إلى 8٪ بهدف جعل سعر الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع حجم المدخرات؛
- ✓ ارتفاع معدل التضخم من 9,3٪ سنة 1989 إلى 16,7٪ سنة 1990؛
- ✓ ارتفاع حجم النقود المتداولة خارج قطاع البنوك نسبة 12,57٪؛
- ✓ انخفاض معدل صرف الدينار مقابل الدولار من 8 دج سنة 1988 إلى 13 دج سنة 1990.

❖ برنامج الاستعداد الائتماني جوان 1991: اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أبريل 1991 على حزمة من المساعدات مقسمة على أربعة شرائح تنفذ بتاريخ 03 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992 بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، ولكن لم يتم سحب الشريحة الرابعة في مارس 1992 نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية بسبب الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك. وكان يهدف هذا البرنامج في جانبه النقدي إلى تحقيق مايلي:

- ✓ التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية؛
- ✓ وضع سقف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية؛
- ✓ التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية والداخلية من أجا الوصول إلى قابلية تحويل الدينار؛

وقد وضعت الحكومة مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بالسياسة النقدية:

- ✓ العمل على الحد من الكتلة النقدية وذلك يجعلها في 41 مليار دج؛
 - ✓ تخفيض قيمة الدينار؛
 - ✓ تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل إذا تم رفع معدل الخصم ومعدل المطبق على المكشوف من 15٪ إلى 20٪؛
 - ✓ تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة؛
 - ✓ التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- ❖ برنامج الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994: يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل، وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة اقتصاديا وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية M1 إلى 14٪ لفترة البرنامج.
- كما يهدف هذا الاتفاق إلى:

- ✓ تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3٪ في 1994 و6٪ في 1995 مع إحداث مناصب شغل؛
- ✓ رفع معدل إعادة الخصم 15٪؛
- ✓ جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20٪؛
- ✓ التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة؛
- ✓ تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل نمو التضخم إلى أقل من 10٪.

وانطلاقاً من هذه المرحلة بدأت السلطات النقدية الجزائرية لأول مرة الاعتماد على آليات السوق، ذلك بتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال ارتفاع معدلات الفائدة وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة وفرض الاحتياطي الإجباري، إضافة لتطبيق سياسة الصرف المرن وتخفيض معدل إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية.

ثانياً: اتفاق التمويل الموسع (التعديل الهيكلي) 1995-1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 يمتد لثلاثة سنوات، وقد حدد مبلغ الاتفاق 11669,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة يهدف هذا الاتفاق إلى:

- ✓ إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف؛

- ✓ السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق مابين البنوك للعمولات الصعبة ؛
- ✓ التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الخارجي من 6٪ سنة 1994، إلى 2,2٪ سنة 1988؛
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، مع ضبط ميزان المدفوعات، لذا تهدف السلطات إلى تحقيق نمو للناتج الداخلي الخام (PIB) خارج المحروقات بنسبة 5٪ خلال فترة البرنامج؛

لقد عملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الاتفاق على انتهاج سياسة ميزانية صارمة عن طريق تقليص كتلة الأجور وهذا بالحد من الزيادة في التوظيف العمومي وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية لتحقيق ذلك فررت الحكومة زيادة الإيرادات بنسبة 10,5٪ نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي والنفقات العامة بـ 1,80٪ من ناتج المحلي الخام.

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات (2000-2017).

وصلت السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف.

لقد تجلّى في هذا إصدار الأمر (03-11) والذي ركز على الاستقرار النقدي وخاصة أن هذه الفترة تم خلالها تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي محاولة لاستغلال فائض السيولة، ثم تلاه برنامج دعم النمو من أجل تفعيل السياسة النقدية.

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

حدد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة قانون (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، قام الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض¹ بإلغاء وتعويض القانون (90-10) وتضمن هذا القانون الجديد معظم الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية وترك مرونة لمجلس النقد والقرض في مجال تطوير الاستخدام بالفعل، ويقوم المجلس تطبيقاً للمادة 62 بما يلي:

- ✓ تحديد أهداف المجاميع النقدية والقرضية؛
- ✓ تحديد الاستخدام النقدي؛
- ✓ تحديد قواعد الحذر في السوق النقدية.

¹- الأمر 03 / 11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

مع ذلك يشير الأمر رقم (03-11) في بابه الثالث من كتابه الثالث "صلاحيات بنك الجزائر وعملياته" إلى العمليات التي يرخص لبنك الجزائر القيام بها مع المصارف في إطار إدارة السياسة النقدية، حددت هذه العمليات في المواد من 41 إلى 45.

تنص المادة 41: "يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كفاءات وشروط إعادة الخصم وأخذ ووضع نظام الأمانة أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر ويحدد قائمة العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة وفقاً لأهداف السياسة النقدية."¹

تدقق المادة 45 على أنه: "يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة لسندات."²

بإضافة إلى هاتين المادتين نصت **المادة 35** على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف وتوفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد." ولهذا الغرض، فإن بنك الجزائر كلف بتنظيم الحركة النقدية، وتوجيهها ومراقبتها بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، والسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

يترتب عن ما سبق مايلي:

- ✓ إن الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية، التي يتم تحديدها ووسائل استخدامها من طرف مجلس النقد والقرض؛
- ✓ تسند مهام تنفيذ السياسة النقدية على أساس الإطار التنظيمي الملائم إلى بنك الجزائر.

ثانياً: الأمر رقم (09-02) المؤرخ في 26 ماي 2006

تميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة النقدية، لهذا الغرض أصدر مجلس النقد والقرض الأمر رقم (09-02) المؤرخ في 26 ماي 2006 المتعلق بعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر ووسائلها وإجراءاتها، وحدد هذا المعيار عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدية يحدد مايلي:

¹ - تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، طبع في سبتمبر 2009، الجزائر، ص: 179.

² - المرجع نفسه، ص: 180.

- ✓ مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقابلات؛
- ✓ الأوراق المقبولة التي يقابلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها؛
- ✓ عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعواً للقيام بها في السوق النقدية؛
- ✓ أصبح هدف التضخم محددًا مقارنة بالهدف النقدي المسمى بالهدف الوسيط، الذي يجب أن يساهم في تجسيد استهداف التضخم، ويتطلب هدف التضخم الوسائل الملائمة لتعميق الإطار التحليلي في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها من طرف بنك الجزائر، وبالتالي في إطار السعي للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر، قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ على المدى القصير للتضخم فضلاً عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي؛
- ✓ البحث عن اتجاهات التضخم ومتابعتها بطريقة صارمة يقتضي على بنك الجزائر تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المدى القصير والهدف الذي سطره مجلس النقد والقرض بتعديل الإدارة العمليته للسياسة النقدية؛
- ✓ الإجراء التنظيمي المتضمن أدوات تسيير السياسة النقدية؛ حيث أدخل إصلاح الإطار القانوني في هذا المجال (أوت 2010) هدف التضخم كهدف نهائي لسياسة النقدية، مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية، وهذا ما يحول عملياً دوراً للمجاميع النقدية والقرضية في إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر؛
- ✓ التنبؤ التضخم في الأجل القصير أهمية خاصة وبالتالي يصبح هدف التضخم حاسماً مقارنة مع الاستهداف النقدي الكمي المرن الساري المفعول، والهدف الوسيط المتبع (المجاميع النقدية) من دوره من مساهمة في تحقيق هدف التضخم؛
- ✓ يحدد الإطار القانوني لسياسة النقدية الهدف النهائي المتمثل في ضمان استقرار الأسعار مع الحرص الاستقرار النقدي والمالي؛
- ✓ مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار النقدي وفي الاستقرار المالي في ظرف يتميز بتسيير مرن لسعر الصرف؛ بينما ينتج التسيير الحذر ضمن الهدف الاستراتيجي لتوطيد الاستقرار المالي.¹

ثالثاً: تعديل سنة 2017

بعد انخفاض الأسعار في السوق العالمية للنفط، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساساً على المحروقات، لجأت الجزائر إلى سياسة التسعير الكمي؛ والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى

¹ - بنك الجزائر، تقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في جويلية 2011، الجزائر، ص: 157 - 158.

البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر وهذا بقيام تعديل قانون النقد والقرض المتمثل في (17-10) المؤرخ في 2017/10/11 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة¹ 45 والتي تنص على "أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- ✓ تمويل صندوق الوطني للاستثمارات؛
- ✓ تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة؛
- ✓ توازن ميزان المدفوعات.

ومن أبرز النتائج التي أتى بها هذا التعديل 17/10 المادة 53 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والتي تنص في فقرتها "ب" على الآتي:

✓ يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أذونات الخزينة لا تتعدى 240 يوم، أو تسيقات لا تتعدى 10٪ من إجراءات السنة الفارطة؛

✓ يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من الأمر 03-11 في فقرتها 03؛

✓ يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.³

المبحث الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2017).

تؤدي الكتلة النقدية في جميع الاقتصاديات دوراً كبيراً في تحديد مستوى الأسعار، ومستوى الإنتاج، وتحديدتها ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل هي عملية ينجم عنها تفاعل متشابك لسلك شتى القطاعات الاقتصادية؛ وعليه سيتم في هذا المطلب استعراض مكونات الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر.

¹ المادة 45 من قانون رقم 17-10 المؤرخ في 11-10-2017 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادرة بتاريخ (12-10-2017).

² المادة 53 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض.

³ محمد هاني- ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل الغير تقليدي للموازنة العامة في الجزائر (دراسة تحليل مضمون 17-10)، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، مارس 2018، ص: 137.

المطلب الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2017).

سنعرض تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2017) من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مكونات الكتلة النقدية بالاقتصاد الجزائري

1. تعريف الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد وتتكون من:

❖ **الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1:** يتكون العرض النقدي M1 من وسائل الدفع مطلقة السيولة

ويتشكل هذا المجمع في الجزائر من متاحات نقدية التي تتكون من أوراق نقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى

الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية الجارية سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية.¹

❖ **الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2:** يتكون العرض النقدي M2 في الجزائر من العرض النقدي M1

مضافاً إليها والودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقد الذي يستحق خلال مدة قصيرة.²

❖ **الكتلة النقدية الأكثر توسعاً M3:** والتي تسمى سيولة الاقتصاد وهي قليلة الاستعمال، ويتكون العرض

النقدي M3 من العرض النقدي M2 مضافاً إليه ودائع صندوق التوفير والاحتياط.³

2. مكونات الكتلة النقدية في الجزائر الخاصة بـ M1 - M2 - M3

تعتبر الكتلة النقدية أو كمية النقود في الاقتصاد المعين، العنصر المحدد للدخل القومي ومستوى الأسعار، ولهذا

تهتم السلطات النقدية بالكمية النقدية المتداولة في كل وقت، وفي الجزائر وبالرغم من محاولات الإصلاح المتكررة، وإلى

حين إصدار قانون النقد والقرض 1990، كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة

استراتيجية ولم يكن لها أي دور في اتخاذ القرار الاقتصادي.

¹ - لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 258.

² - حميدات محمود، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 12.

³ - المرجع نفسه، ص: 13.

(*) **النقود القانونية (الائتمانية):** تتكون من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر والنقود المساعدة الصادرة عن البنك نفسه لفائدة الخزينة، وتعد

هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية.

(**) **الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية):** تتكون من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية؛ الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصاديق الادخار؛ ودائع

الأموال الخاصة في الخزينة.

(***) **الودائع لأجل (أشباه النقود):** تتميز هذه الودائع بقلّة سيولتها مقارنة بالنقود الائتمانية والودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة

محددة وتعطى مقابل هذه الودائع فوائد وتتكون من: الودائع لأجل لدى البنوك، الودائع لدى صندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من ثلاثة أصناف وهي: *النقود القانونية (الائتمانية) و**النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) و***الودائع لأجل (أشبه النقود).

ثانياً: تحليل تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

1 - تطور العرض النقدي M1 خلال الفترة (1990-1999).

من خلال (الجدول رقم 01 والأعمدة البيانية الشكل 02) نلاحظ نمو مستمر في العرض النقدي M1، وذلك راجع إلى نمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول التي انتقلت من 270,08 مليار دينار سنة 1990 مقابل 905,17 مليار دينار سنة 1999، أي أن العرض النقدي تضاعف بمقدار 03 مرات.

لقد بلغ حجم النقود الائتمانية في سنة 1990 حوالي 134,94 مليار دج أي ما يقارب 39٪ من مجموع الكتلة النقدية، بينما بلغ حجمها في جوان 1999 مقدار 441,48 مليار دج وهو ما يعادل 30٪ من مجموع الكتلة النقدية مرتفعة بحوالي 03 مرات¹ على ما كانت عليه سنة 1990، بينما ارتفعت ودائع تحت الطلب من 135,14 مليار دج سنة 1990 إلى 465,18 مليار دج سنة 1999 أي بمقدار 03 مرات كذلك.

في سنة 1996 أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بأموال خارج الجهاز المصرفي، يمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى ونظراً لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال التسعينات فقد بدأ الأفراد بالتوجه نحو العقارات والأصول الثابتة لفقدان الثقة في العملة الوطنية.²

¹ - تقرير بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية والنقدية للبلاد، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، الجزائر، ص: 253.

² - لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 260.

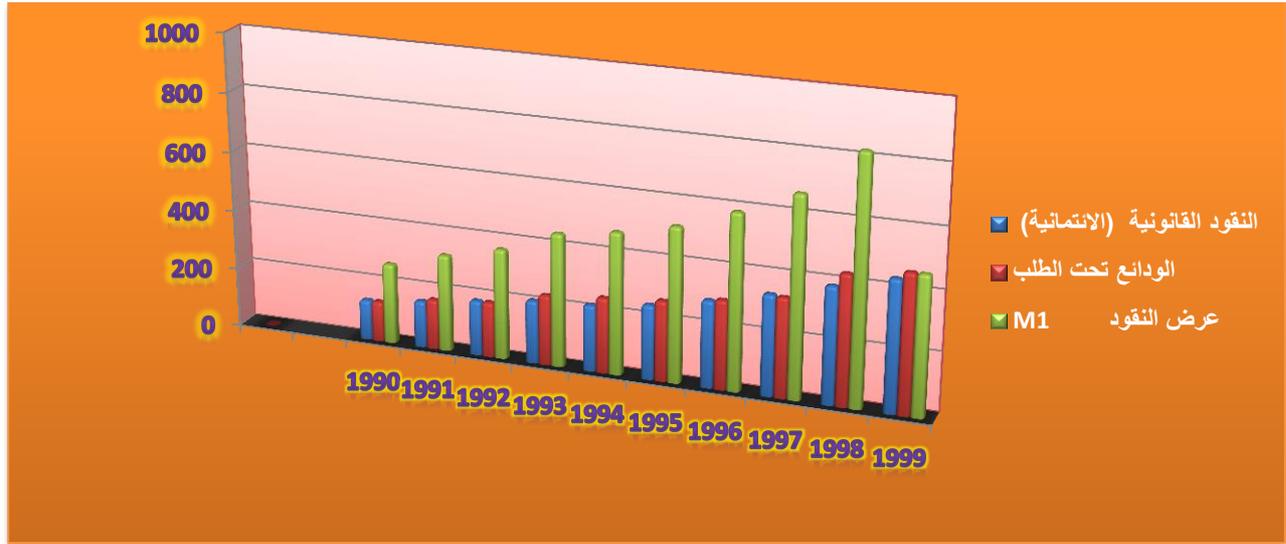
الجدول رقم 01: تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (1990 - 1999).

| السنوات | النقود القانونية (الاثمانية) (01) | الودائع تحت الطلب (الكتابية) (02) | عرض النقود M1 (مليار / دج) (01)+(02) | معدل النمو M1 % | أشباه النقود (03) | عرض النقود M2 (مليار / دج) +M1 (03) | معدل النمو M2 % |
|---------|-----------------------------------|-----------------------------------|--------------------------------------|-----------------|-------------------|-------------------------------------|-----------------|
| 1990 | 134,94 | 135,14 | 270,08 | 8,02 | 72,92 | 343 | 11,3 |
| 1991 | 157,20 | 167,79 | 324,99 | 20,30 | 90,27 | 415,26 | 21,07 |
| 1992 | 184,85 | 184,86 | 369,71 | 13,76 | 146,18 | 515,89 | 24,23 |
| 1993 | 211,31 | 235,59 | 446,90 | 20,87 | 180,25 | 627,15 | 21,62 |
| 1994 | 222,98 | 252,84 | 475,82 | 6,47 | 247,68 | 723,5 | 15,31 |
| 1995 | 249,76 | 269,33 | 519,09 | 9,09 | 280,45 | 799,54 | 10,51 |
| 1996 | 290,88 | 298,21 | 589,09 | 13,48 | 325,95 | 915,04 | 14,44 |
| 1997 | 337,62 | 333,70 | 671,32 | 13,99 | 409,94 | 1081,26 | 18,19 |
| 1998 | 390,42 | 435,95 | 826,37 | 26,27 | 766,09 | 1592,46 | 47,24 |
| 1999 | 439,99 | 465,18 | 465,18 | 9,53 | 884,16 | 1789,33 | 12,36 |

المصدر: تقارير وإحصائيات بنك الجزائر.

وتمثلت الأعمدة البيانية في الشكل الآتي:

الشكل رقم 02: تطور عرض النقد M1 خلال الفترة (1990 – 1999).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 01 وبرنامج Excel .

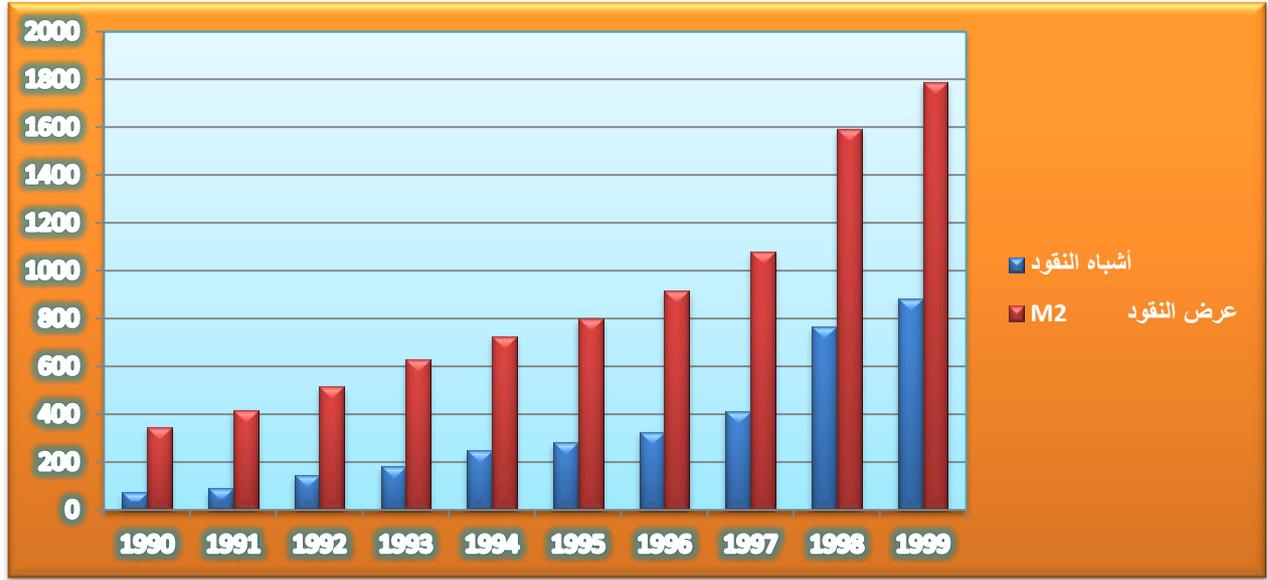
2 - تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (1990 – 1999).

من خلال (الجدول رقم 01 وأعمدة البيانات الشكل 03) نلاحظ نمواً مستمراً على مستوى العرض النقدي M2 خلال الفترة (1990 – 1999)؛ حيث سجلت سنة 1990 قيمة 343 مليار دج، وسجلت سنة 1999 سجلت قيمة 1789,33 مليار دج بمعنى تضاعفت القيمة بمقدار 05 مرات، وذلك راجع إلى نمو العرض النقدي M1.

أما بالنسبة للودائع لأجل المتمثلة في أشباه النقود فبلغت سنة 1990 مبلغ 72,92 مليار دج ممثلة بـ 14% من مجموع الكتلة النقدية، وهي نسبة صغيرة، إذا ما علمنا أنه في سنة 1998 قدرت القيمة بـ 766,1 مليار دج، ووصلت القيمة 884,16 مليار دج في جوان 1999، أي زيادة قدرها 12 مرة بين 1990 و 1999.

سجل نمو العرض النقدي M2 أدنى مستوى له سنة 1995 بـ 10,5% مقابل معدل نمو منخفضة سنة 1999 بـ 12,36% مما يؤكد على التوجه الجديد للسياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم، في حين سجلت أعلى قيمة سنة 1998 بمعدل يقدر بـ 47,24%.

الشكل رقم 03: تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (1990 - 1999).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 01 وبرنامج Excel.

ثالثا: تحليل تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009).

1. تطور العرض النقدي M1 في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009).

من خلال (الجدول رقم 02 وأعمدة البيانات الشكل 04) نلاحظ استمرار في نمو العرض النقدي M1؛ حيث عرفت الودائع تحت الطلب نمواً في سنة 2000؛ يعود ذلك الارتفاع إلى أسعار الفائدة الموجبة وزيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها، بالإضافة إلى أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 الذي خصصت له 525 مليار دج.¹

أما بالنسبة إلى حجم النقود الائتمانية فهي كذلك استمرت في الارتفاع حيث في ديسمبر 2002؛ إذ بلغ حجمها 664,85 مليار دج وهو ما يعادل 27% من مجموع الكتلة النقدية مرتفعة بذلك بحوالي 05 مرات عما كانت عليه سنة 1999، وقدرت مجاميع النقود الائتمانية بمبلغ 781,3 مليار دج في نهاية ديسمبر 2003 مقابل 714,7 مليار دج في نهاية جوان 2003، حيث ارتفعت بمعدل 9,3% في سنة 2003، وفي سنة 2005 قدرت بمبلغ 921 مليار دج، واستمرت في الزيادة حيث بلغت سنة 2006 حوالي 1081 مليار دج، وفي سنة 2008 وصلت إلى 1540 مليار دج، وفي سنة 2009 بلغت 1830 مليار دج، أي ضعف المبلغ سنة 2005.

¹ - محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص: 02.

كل هذا قابله ارتفاع على مستوى العرض النقدي **M1** خلال هذه الفترة حيث بلغ في سنة 2000 قيمة 1048 مليار دج، وفي سنة 2009 بلغ 4944,2 مليار دج، أي تضاعف بمقدار 05 مرات.

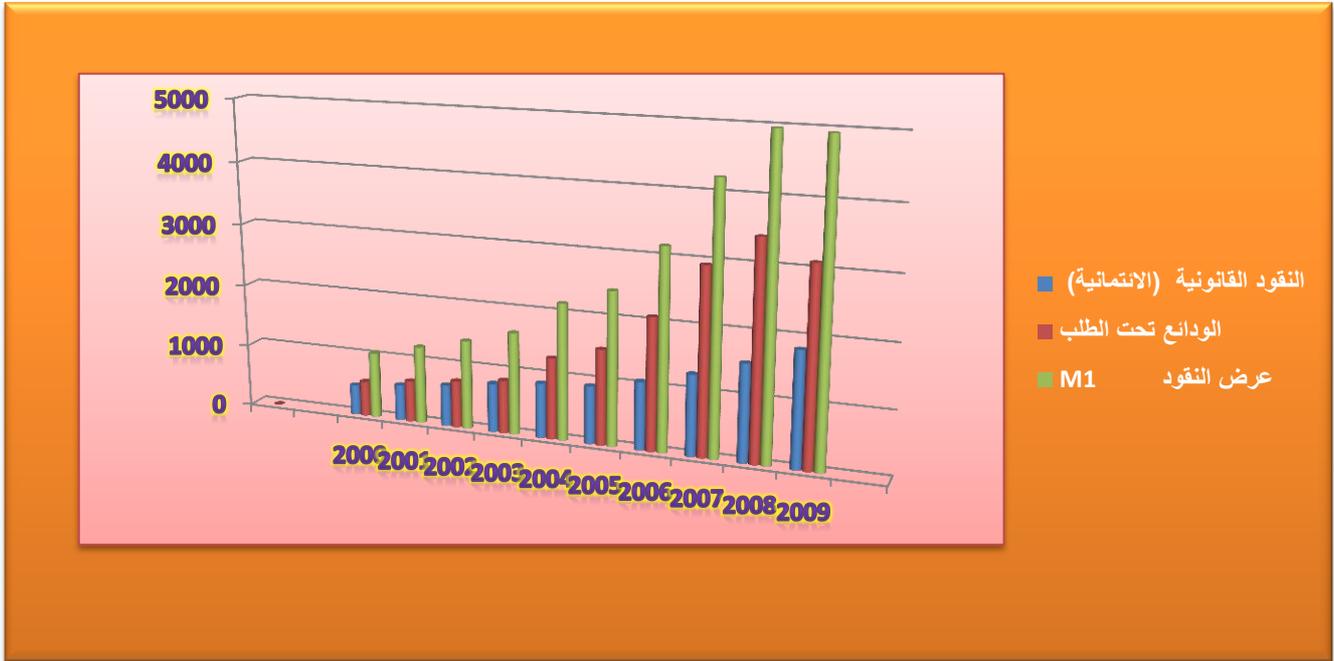
الجدول رقم 02: تطور العرض النقدي **M1** و **M2** في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009).

| السنوات | النقود القانونية (الائتمانية) (01) | الودائع تحت الطلب (الكتائبة) (02) | عرض النقود M1 (مليار / دج) (01) + (02) | معدل النمو M1 % | أشباه النقود (03) | عرض النقود M2 (مليار / دج) + M1 (03) | معدل النمو M2 % |
|---------|------------------------------------|-----------------------------------|---|------------------------|-------------------|--|------------------------|
| 2000 | 484,52 | 563,7 | 1048,18 | 15,79 | 974,35 | 2022,53 | 13,03 |
| 2001 | 577,34 | 661,3 | 1238,51 | 18,15 | 235 | 1473,51 | 22,3 |
| 2002 | 664,85 | 751,6 | 1416,45 | 14,35 | 1485,19 | 2901,59 | 17,3 |
| 2003 | 781,3 | 849,04 | 1630,34 | 15,11 | 1723,86 | 3354,2 | 15,66 |
| 2004 | 874,3 | 1291,3 | 2165,6 | 31,8 | 1478,7 | 3644,3 | 10,5 |
| 2005 | 921 | 1516,5 | 2437,5 | 12,6 | 1632,9 | 4070,4 | 11,7 |
| 2006 | 1081,4 | 2096,4 | 3177,8 | 30,4 | 1649,8 | 4827,6 | 18,6 |
| 2007 | 1284,5 | 2949,1 | 4233,6 | 33,2 | 1761 | 5994,6 | 21,5 |
| 2008 | 1540 | 3424,9 | 4969,9 | 17,3 | 1991 | 6960,9 | 16 |
| 2009 | 1829,4 | 3114,8 | 4944,2 | 0.4 | 2228,9 | 7173,1 | 3,1 |

المصدر: تقارير وإحصائيات بنك الجزائر.

وتمثلت الأعمدة البيانية في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04: تطور عرض النقد M1 خلال الفترة (2000-2009).



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 02 وبرنامج Excel

2 - تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (2000-2009).

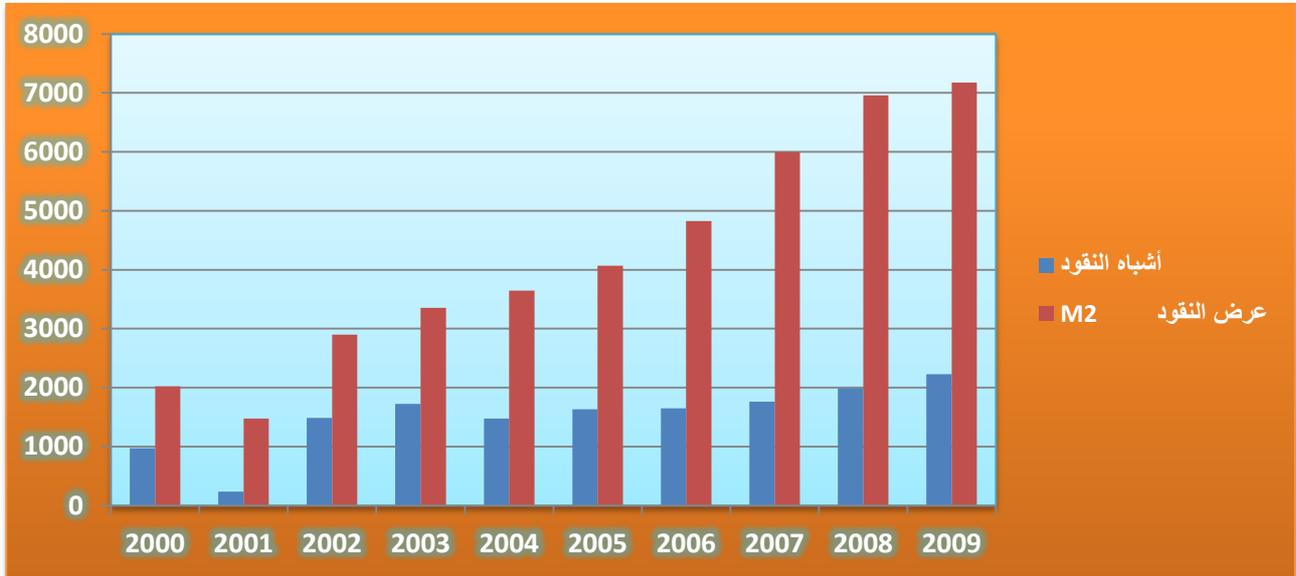
من خلال (الجدول 02 أعمدة بيانية الشكل 05) نلاحظ أيضاً نمواً مستمراً في العرض M2 خلال الفترة الممتدة (2009-2000) حيث ارتفع في سنة 2001 بمعدل 22,30% مقابل 13,03% سنة 2000 وذلك راجع إلى تحسن أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع احتياطات الصرف بالإضافة إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وكذلك ارتفاع على مستوى الودائع لأجل (أشبه النقود) حيث بلغت في شهر ديسمبر 2001 إلى 1485,2 مليار دج، أي زيادة تقدر بـ 20 مرة بين عامي (1990 و2001)، وقد قدرت نسبة هذه الودائع بحوالي 43,32% من مجموع الكتلة النقدية بسبب الارتفاع العام والمتواصل لصافي الأصول الخارجية للبنك المركزي والتي تعدى مستوى العرض النقدي M1، مما يؤكد على أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للعرض النقدي في الاقتصاد الوطني.

وانخفض M2 سنتي 2002 و2003 إلى 17,3% و 15,61% على التوالي وهذا ما جعل السلطة النقدية تسعى إلى إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع، وذلك من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي.¹

¹ - لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 261.

واستمر العرض النقدي M2 في الارتفاع؛ إذ بلغ 4070,4 مليار دج سنة 2005 و5994,6 مليار دج سنة 2007 بنسبة نمو 23,4٪، وبلغت قيمة 7173,1 مليار دج سنة 2009.

الشكل رقم 05: تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (2000 – 2009).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 02 وبرنامج Excel.

رابعاً: تحليل تطور العرض النقدي M1 وM2 في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017).

1 - تطور العرض النقدي M1 في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017).

من خلال (الجدول رقم 03 أعمدة البيانات الشكل 06)، نلاحظ خلال هذه الفترة (2010 – 2017) استمرارية في نمو عرض النقد M1 حيث انتقل من 5638,5 مليار دج سنة 2010 إلى 10266,1 مليار دج بمعنى تضاعف بمقدار 02 مرات، وكذلك سجلت سنة 2013 مبلغ 8249,8 مليار دج، و سنة 2015 مبلغ 9261,2 مليار دج. وكذلك تم تسجيل ارتفاع على مستوى النقد المتداول، وودائع تحت الطلب؛ حيث سجلت سنة 2010 قيمة 2098,6 مليار دج بالنسبة لنقد المتداول وقيمة 3539,9 مليار دج بالنسبة وودائع تحت الطلب، وفي سنة 2017 سجلت 4716,9 مليار دج و5549,2 مليار دج على التوالي، نلاحظ ارتفاع على مستوى الودائع تحت الطلب على قيم النقد المتداول سنة 2017 بنسبة تقارب 65٪ من وودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دج).

أما فيما يخص معدلات النمو عرض النقد M1 سُجّلت أعلى قيمة خلال سنة 2011 بنسبة 24,1٪، وأدنى معدل نمو سنة 2016 بنسبة 1,6٪، وكان هناك تذبذب في معدلات النمو خلال السنوات 2010 و 2012 و 2017 بتسجيل نسب 16,4٪، 7,6٪ و 9,1٪ على الترتيب.

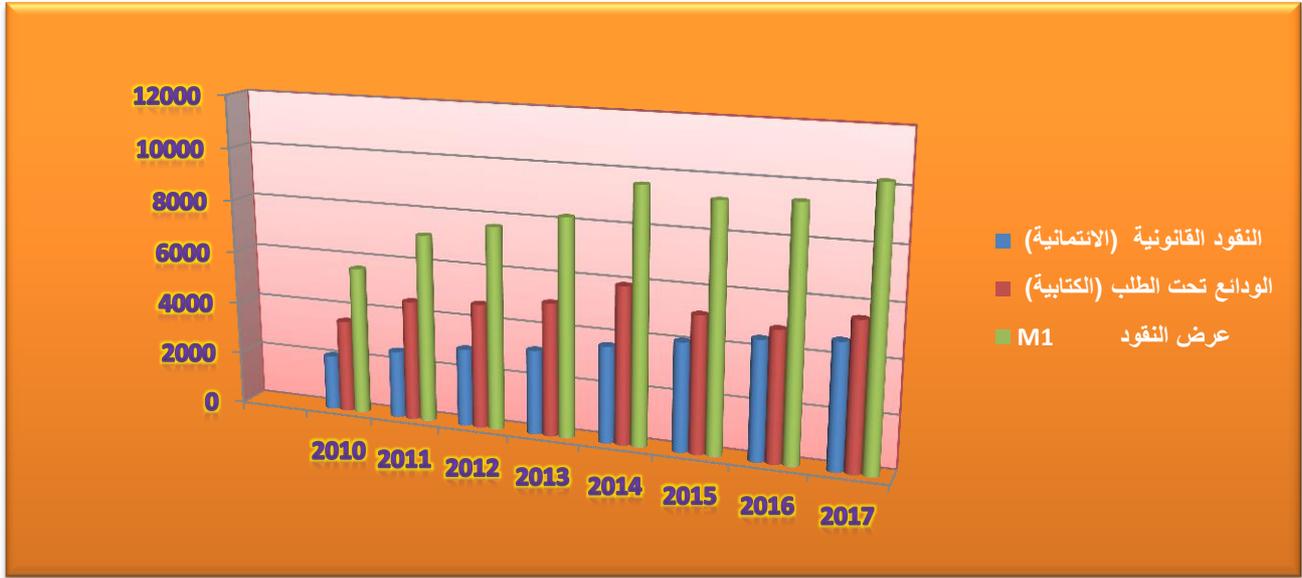
الجدول رقم 03: تطور العرض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

| السنوات | النقود القانونية (الائتمانية) (01) | الودائع تحت الطلب (الكتابية) (02) | عرض النقود M1 (مليار / دج) (01) + (02) | معدل النمو M1 ٪ | أشباه النقود (03) | عرض النقود M2 (مليار / دج) (03) + M1 | معدل النمو M2 ٪ |
|---------|--|--|---|--------------------------|----------------------|---|--------------------------|
| 2010 | 2098,6 | 3539,9 | 5638,5 | 16,4 | 2524,3 | 8162,8 | 15,4 |
| 2011 | 2571,5 | 4570,2 | 7141,7 | 24,1 | 2787,5 | 9929,2 | 19,9 |
| 2012 | 2952,3 | 4729,2 | 7681,5 | 7,6 | 3333,6 | 11015,1 | 10,9 |
| 2013 | 3204 | 5045,8 | 8249,8 | 7,4 | 3691,7 | 11941,5 | 8,4 |
| 2014 | 3658,9 | 5944,1 | 9603 | 16,4 | 4083,7 | 13686,6 | 14,6 |
| 2015 | 4108,1 | 5153,1 | 9261,2 | 3,6 | 4443,3 | 13704,5 | 0,13 |
| 2016 | 4497,2 | 4909,8 | 9407 | 1,6 | 4409,3 | 13816,3 | 0,8 |
| 2017 | 4716,9 | 5549,2 | 10266,1 | 9,1 | 4708,5 | 14974,6 | 8,4 |

المصدر: تقارير وإحصائيات بنك الجزائر

والشكل أدناه يبين أعمدة بيانية تمثل تطور عرض النقد M1 خلال الفترة (2010-2017).

الشكل رقم 06: تطور عرض النقد M1 خلال الفترة (2010-2017).



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 03 وبرنامج Excel .

2- تحليل تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (2010-2017).

من خلال (الجدول رقم 03 والأعمدة البيانية الشكل 07) نلاحظ استمرارية في الارتفاع للعرض النقدي M2، حيث بلغ قيمة 8162,8 مليار دج سنة 2010، وقيمة 11015,1 مليار دج سنة 2012، وقيمة 13704,5 مليار دج سنة 2015، وبلغت في سنة 2017 قيمة 14974,6 مليار دج.

تم تسجيل معدلات نمو متذبذبة خلال هذه الفترة وكان أعلى معدل نمو 19,9% سنة 2011، والشيء نفسه سنة 2014 بمعدل نمو يقدر 14,6%، فقد عرفت الكتلة النقدية M2 نمواً ضعيفاً أو شبه منعدم سنتي 2015 و2016 قدرت على الترتيب 0,13% و0,8%، في سنة 2015 كان النمو الضعيف للكتلة النقدية راجعاً جزئياً إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، وفي سنة 2016 يكمن مصدره في الانخفاض في ودائع خارج على المحروقات، في حين سجلنا عودة ارتفاع معدل النمو بقيمة 8,4% سنة 2017.¹

والشكل أدناه يبين أعمدة بيانية تمثل تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (2010-2017).

¹ - تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، تقرير السنوي 2017، طبع في جويلية 2018، الجزائر، ص: 134.

الشكل رقم 07: تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (2010 – 2017).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 03 وبرنامج Excel.

المطلب الثاني: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار وخلق النقود من طرف النظام المصرفي، فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بالتغيرات انخفاضاً وارتفاعاً وتمثل هذه المقابلات حقوقاً تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك، وتنقسم إلى *الأصول الخارجية، **القروض المقدمة للاقتصاد، ***قروض الدولة.¹

أولاً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 – 1999).

من خلال (الجدول رقم 04 منحنى بياني الشكل 08) يلاحظ من خلال تتبع الأصول الخارجية أو الاحتياطات الصرف، أنها تتميز بالتذبذب نتيجة تغير أسعار النفط، وبعتماد الجزائر على عائدات البترول التي تقارب

¹ - لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 268.

(* الأصول الخارجية: أو ما يعرف (باحتيطات الصرف) ويتكون من مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي وهي ناتجة عن حاصل كل من الصادرات والسلع والخدمات والمداحيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل.

(**) قروض الاقتصاد: تتمثل في القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للمتعاملين الاقتصاديين غير الماليين وتشمل هذه القروض نوعين هما القروض الصادرة عن المصارف التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات، والقروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى المصارف التجارية وذلك باستخدام أداة سياسة إعادة الخصم.

(***) قروض الدولة: تتمثل تسيقات بنك الجزائر، الاكتتاب بسندات الخزينة من طرف المصارف التجارية وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

98% من مجموع الإيرادات نجد أن حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط، ففي سنة 1991 نلاحظ ارتفاع حجم الأصول الخارجية؛ حيث بلغت 24,28 مليار دج لتتخفص قليلاً في سنة 1992 و1993، ثم عاودت للارتفاع سنة 1994 لتصل إلى 60,39 مليار دج واستمرت في الارتفاع سنتي 1996 و1997 نتيجة الاتفاق في برنامج التعديل الهيكلي، وبشكل عام فإن دور الأصول الأجنبية كان هامشياً في تغطية الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 - 1999) بسبب كون الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ربيعياً بامتياز.

أما بالنسبة لقروض الاقتصاد؛ فكانت القروض المقدمة للاقتصاد سنة 1990 بقيمة 246,97 مليار دج لترتفع في سنة 1991 إلى 325,84 مليار دج وإلى 412,31 مليار دج سنة 1992، لتتخفص هذه القروض سنة 1993 إلى 220,24 مليار دج، بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر آنذاك، ومع تحسن الأوضاع عادت لترتفع من جديد؛ حيث بلغت سنة 1999 مبلغ 1150,73 مليار دج.

أما بالنسبة لقروض الدولة؛ فسجلت معدل نمو سلبي يقدر بـ -2,89% سنة 1991 نتيجة الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي الذي ينص على التزام الصرامة في السياسة المالية، وهذا ما عرفته كذلك الفترة (1994-1996) أين بلغ معدل نمو قروض الدولة -11,23% و-14,28% و-30,14% على التوالي، في حين سجلت معدلات نمو موجبة خلال الفترة (1997-1999) قيم 31,25% و70,70% و17,24% على التوالي.

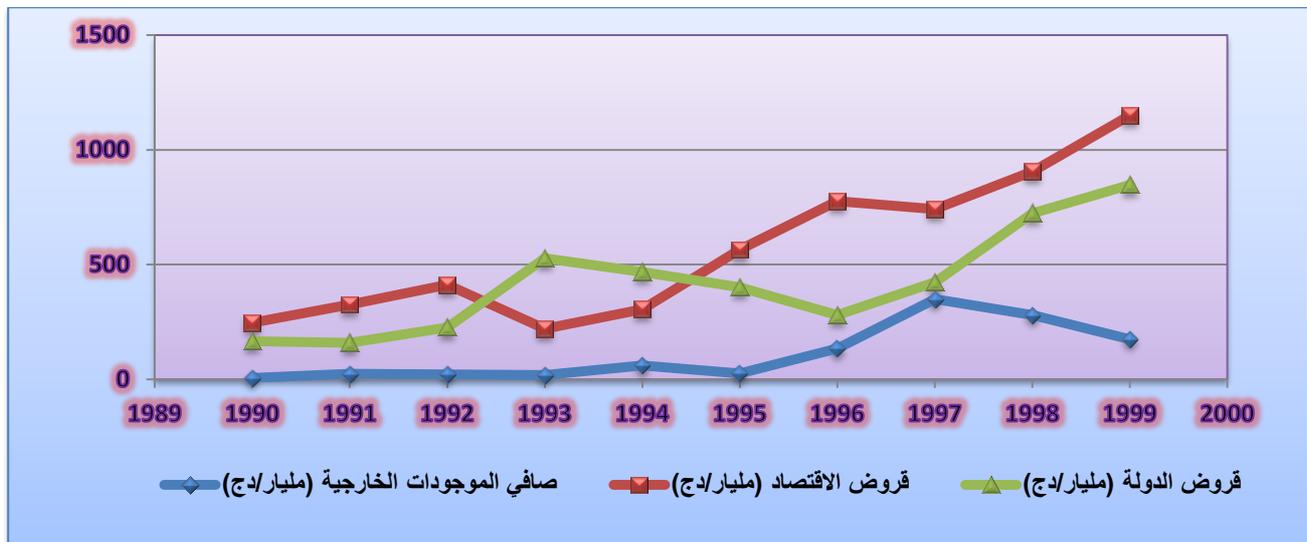
الجدول رقم 04: تطور مقابلات الكتلة النقدي خلال الفترة (1990 – 1999).

| السنوات | صافي الموجودات الخارجية (مليار/دج) | قروض الاقتصاد (مليار/دج) | معدل النمو قروض الاقتصاد % | قروض الدولة (مليار/دج) | معدل النمو قروض الدولة % |
|---------|------------------------------------|--------------------------|----------------------------|------------------------|--------------------------|
| 1990 | 6,53 | 246,97 | - | 167,04 | - |
| 1991 | 24,28 | 325,84 | 31,95 | 158,97 | -2,89 |
| 1992 | 22,64 | 412,31 | 26,53 | 226,93 | 42,75 |
| 1993 | 19,61 | 220,24 | -46,50 | 527,83 | 132,59 |
| 1994 | 60,39 | 305,84 | 38,36 | 468,53 | -11,23 |
| 1995 | 26,2 | 565,64 | 84,94 | 401,58 | -14,28 |
| 1996 | 133,94 | 776,84 | 37,34 | 280,54 | -30,14 |
| 1997 | 350,30 | 741,28 | -4,75 | 423,65 | 31,95 |
| 1998 | 280,71 | 906,18 | 22,24 | 723,18 | 70,70 |
| 1999 | 174,5 | 1150,73 | 26,28 | 847,89 | 17,24 |

المصدر: تقارير وإحصائيات بنك الجزائر.

ويوضح الشكل رقم 08 المنحنيات البيانية للجدول أعلاه.

الشكل رقم 08: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 – 1999)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 04 وبرنامج Excel.

ثانياً: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 – 2009).

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 05 منحى بياني الشكل 09) استمرارية في نمو صافي الأصول الخارجية؛ حيث سجلنا قيمة 776 مليار دج في سنة 2000 إلى أن وصلت سنة 2003 إلى قيمة 2342,66 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع مستوى هذه الأصول الخارجية إلى ارتفاع أسعار البترول بداية من 1999، حيث قدرت 3119,2 مليار دج سنة 2004، مثلت الموجودات الخارجية الصافية 85,5% في سنة 2004، لتتجاوز ابتداء من سنة 2005 نسبة 100% حيث بلغت نسبة 147,3%، ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل واختلالات هيكلية في الكتلة النقدية بسبب ارتفاع أسعار البترول التي أدت إلى تراكم احتياطات الصرف، وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، وبناءً على ما سبق فإنه مع الانتعاش المتواصل للوضع المالي الخارجية وتراكم احتياطات الصرف تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساسي للفائض النقدي¹ في حين سجلنا ارتفاع مستمر خلال السنوات 2006-2007-2008 على التوالي بقيم تقدر 5515-7415.56-10246.6 مليار دج، وانخفضت في سنة 2009 حيث قدرت بـ 10886 مليار دج.

أما بالنسبة لقروض الاقتصاد؛ هي الآخرة سجلت ارتفاعاً مستمراً، حيث سجلنا (2002 – 2003) على الترتيب بـ 1266,8 مليار دج و 1380,16 مليار دج وبلغت في سنة 2009 قيمة 3086.5 مليار دج، بمعدلات نمو مختلفة حيث سجلت معدل نمو 15,9% سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 التي سجلت 11,2%، وسجلت انخفاضاً في معدل النمو بلغ 7,1% سنة 2006، وعودة الارتفاع سنة 2008 بمعدل 18,6%، وانخفاض مجدداً سنة 2009 بقيمة 18%.

أما بالنسبة لقروض المقدمة للدولة؛ نلاحظ تسجيل انخفاض على مستواها حيث قدرت سنة 2002 بقيمة 677,47 مليار دج، وفي سنة 2003 قيمة 423,40 مليار دج، وسجلت قيمة 20,6- مليار دج بمعدل نمو 104,9%- سنة 2004 وسُجل استمرار في هذا الانخفاض 1304,2- مليار دج سنة 2006 و 3627,3- مليار دج سنة 2008، ولكن سجلنا معدلات نمو موجبة خلال سنوات 2005-2006-2007-2008 بقيم تقدر (4430,1%- 39,7%- 68,2%- 65,4%)، حيث سجلنا في سنة 2009 قيمة 3488,9- مليار دج.

¹ - زكريا خلف الله، فنون تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990 – 2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017 – 2018، ص: 173.

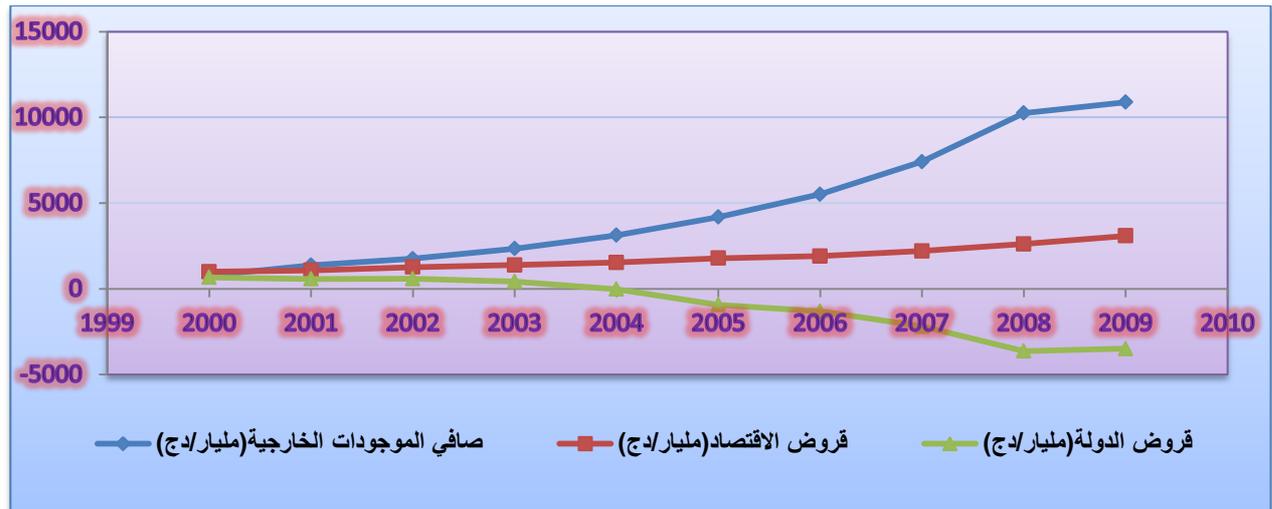
الجدول رقم 05: تطور مقابلات الكتلة النقدي خلال الفترة (2000 – 2009)

| السنوات | صافي الموجودات الخارجية (مليار/دج) | قروض الاقتصاد (مليار/دج) | معدل النمو قروض الاقتصاد % | قروض الدولة (مليار/دج) | معدل النمو قروض الدولة % |
|---------|------------------------------------|--------------------------|----------------------------|------------------------|--------------------------|
| 2000 | 776 | 993,73 | -13,46 | 677,47 | -20,09 |
| 2001 | 13,741 | 1078,44 | 8,52 | 569,72 | 15,90 |
| 2002 | 1755,6 | 1266,8 | 17,46 | 578,69 | 1,61 |
| 2003 | 2342,66 | 1380,16 | 8,49 | 423,40 | -26,83 |
| 2004 | 3119,2 | 1535,0 | 11,2 | -20,6 | -104,9 |
| 2005 | 4179,7 | 1779,8 | 15,9 | -933,2 | 4430,1 |
| 2006 | 5515 | 1905,4 | 7,1 | -1304,2 | 39,7 |
| 2007 | 7415,56 | 2205,2 | 15,7 | -2193,1 | 68,2 |
| 2008 | 10246,6 | 2615,5 | 18,6 | -3627,3 | 65,4 |
| 2009 | 10886 | 3086,5 | 18 | -3488,9 | -3,8 |

المصدر: تقارير وإحصائيات بنك الجزائر.

ويوضح الشكل رقم 09 المنحنيات البيانية للجدول أعلاه.

الشكل رقم 09: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 – 2009)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 05 وبرنامج Excel.

ثالثاً: تطور مقابلات الكتلة النقدي خلال الفترة (2010-2017).

من خلال (الجدول رقم 06 المنحنى البياني 10) نلاحظ استمرارية في نمو صافي الأصول الخارجية؛ حيث قدرت بـ 11997 مليار دج سنة 2010، و 11227,4 مليار دج في سنة 2017، وبقيت هذه الأصول في ارتفاع إلى غاية سنة 2014 كأعلى قيمة لهذه الأصول الخارجية التي قدرت بـ 15734,5 مليار دج، وبعدها تم تسجيل انخفاض على مستوى هذه الأصول الأجنبية خلال سنوات (2015-2016-2017) بقيمة تقدر بـ 15375,4 مليار دج و 12596,1 مليار دج و 11227,4 مليار دج على الترتيب، وذلك راجع لانخفاض حاد في أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للقروض الاقتصاد؛ نلاحظ هي الأخرى سجلت ارتفاعاً مستمراً حيث حققت 3268,1 مليار دج في سنة 2010 وبلغت في سنة 2017 قيمة 8880 مليار دج، بمعدلات نمو مختلفة حيث سجلت معدل نمو سنة 2010 بقيمة 5,9٪، في حين تم تسجيل أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة 26,1٪ سنة 2014، وعودة انخفاض معدلات نمو خلال سنوات 2015-2016 بمعدلات نمو على التوالي بقيمة 11,9٪- 8,7٪، وفي سنة 2017 سجلنا معدل نمو تقدر بـ 12,3٪.

أما بالنسبة للقروض المقدمة للدولة؛ نلاحظ تسجيل انخفاض حاد على مستوى هذه القروض؛ حيث تم تسجيل قيمة 3312,9 مليار دج سنة 2010 و 3235,4 مليار دج سنة 2013، وقد عرفت هذه القيمة ارتفاعاً من جديد قدره 74,9٪ من 2682 مليار دج في نهاية 2016 إلى 4691,9 مليار دج في نهاية 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية التي انتقلت من (870,1 مليار دج في نهاية 2016 إلى 1967,4 مليار دج في نهاية 2017)، بالرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة 11٪ ونجم ارتفاع صافي مستحقات بنك الجزائر على الشراء المباشر لسندات الخزينة وذلك في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ قدره 2485 مليار دج.¹

¹ - تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق، ص: 125.

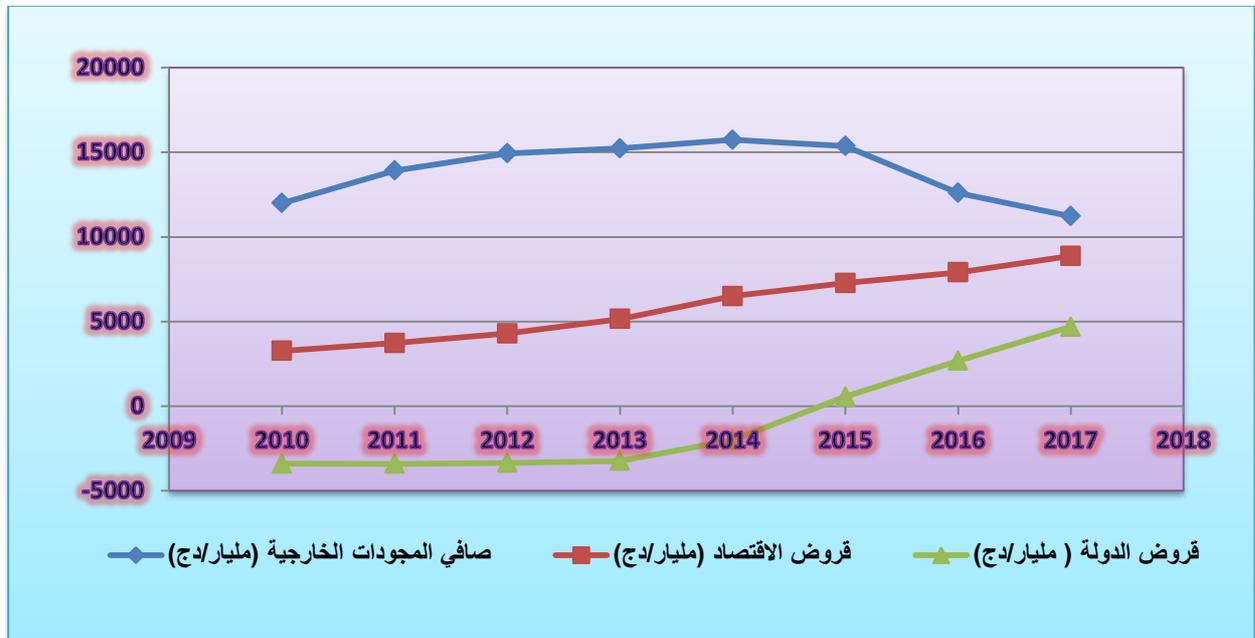
الجدول رقم 06: تطور مقابلات الكتلة النقدي خلال الفترة (2010 – 2017).

| السنوات | صافي الموجودات الخارجية (مليار/دج) | قروض الاقتصاد (مليار/دج) | معدل النمو قروض الاقتصاد % | قروض الدولة (مليار/دج) | معدل النمو قروض الدولة % |
|---------|------------------------------------|--------------------------|----------------------------|------------------------|--------------------------|
| 2010 | 11997 | 3268,1 | 5,9 | -3392,2 | 2,8 |
| 2011 | 13922,4 | 3726,5 | 14 | -3406,6 | 0,4 |
| 2012 | 14939,9 | 4298,4 | 15,3 | -3343,4 | 2,1 |
| 2013 | 15225,2 | 5156,3 | 20,3 | -3235,4 | 3 |
| 2014 | 15734,5 | 6504,6 | 26,1 | -1992,3 | -38,4 |
| 2015 | 15375,4 | 7277,2 | 11,9 | 567,5 | 128,5 |
| 2016 | 12596,1 | 7909,9 | 8,7 | 2682,2 | 372,6 |
| 2017 | 11227,4 | 8880,0 | 12,3 | 4691,9 | 74,9 |

المصدر: تقارير وإحصائيات بنك الجزائر.

ويبين الشكل رقم 10 منحنيات بيانية تمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010 – 2017).

الشكل رقم 10: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010 – 2017).



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 06 وبرنامج Excel .

خلاصة الفصل الثاني:

تبين من الفصل الثاني أن المنظومة المصرفية في الجزائر شهدت العديد من الإصلاحات خاصة بعد أن صدر قانون النقد والقرض (90 - 10) في ظل التوجه نحو اقتصاد موجه بآليات السوق؛ حيث تم في هذا الفصل استعراض مسار السياسة النقدية وتحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلتها للمرحلة 2017/1990.

الفصل الثالث:

تطور معدلات التضخم وسعر الصرف ومؤشر الحرية
الاقتصادية والنقدية بالجزائر

تمهيد:

يتم التطرق في هذا الفصل إلى تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف بالجزائر وكذا مؤشري الحرية الاقتصادية والنقدية للوقوف على العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة.

تم تقسيم الفصل إلى مبحثين جاء كآلاتي:

المبحث الأول: تحليل تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: مؤشرات الحرية الاقتصادية والنقدية في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري

سيتناول هذا المبحث تطور كل من معدلات التضخم وأسعار الصرف على مستوى الاقتصاد الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019).

تعد الجزائر دولة من دول العالم التي يعاني اقتصادها من مشكلة التضخم، وعرفت العديد من الضغوط وذلك لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم التي نتج عنها آثار تزامنت مع التغيرات التي عرفت الجزائر وخاصة في نظامها الاقتصادي؛ حيث تبنت منذ تسعينيات القرن الماضي التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن اقتصاد الموجه.

أولاً: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999).

يعد استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية، وقد عرف معدل التضخم في الجزائر عدة تطورات سنتطرق لتحليلها وفق المراحل التي مرت بها من خلال الجدول الآتي الذي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 07 والمنحى البياني الشكل 11) المتعلقين بتطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) ارتفاع معدلات التضخم بشكل محسوس، حيث ارتفع من 16.65٪ سنة 1990 إلى 25.89٪ سنة 1991 واستمر في الارتفاع ليصل إلى 31.67٪ كحد أقصى له سنة 1992 ثم انخفض إلى 29.05٪ سنة 1994. وتفسير ذلك أن عملية التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه، احتاجت إلى تمويل ضخمة عجزت الادخارات الوطنية على تلبية، فلجأت السلطات العمومية إلى الإصدار النقدي واعتمدت سياسة دعم المنتجات الغذائية إلى غاية انهيار أسعار النفط سنة 1986، وذلك حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين مستغلة بذلك الوفرة المالية المتاحة من الموارد النفطية، وأمام الانهيار المفاجئ لأسعار النفط لجأت الجزائر إلى تطبيق برنامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي، التي تم من خلالها التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات ولأسعار الفائدة، وبالتالي فإن النتيجة المنطقية لهذه السياسة هي ارتفاع معدلات التضخم، كما شهدت هذه الفترة انخفاضاً في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعومة من طرف الدولة مما زاد من تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى.¹

¹ - بن البار أحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص: 143.

أما خلال الفترة (1996-1999) فقد عرفت تراجعاً مستمراً لمعدل التضخم؛ إذا خفض معدل التضخم من 18,68% سنة 1996 إلى حدود 5% سنتي 1997 و1998 ثم إلى 2,65% سنة 1999؛ بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كالععمل على تقليص الموازنة العامة، الصرامة في إدارة الكتلة النقدية، واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية¹، فأعطى هذا البرنامج مفعوله وثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم.

الجدول رقم 07 : تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-1999).

الوحدة: النسبة المئوية%

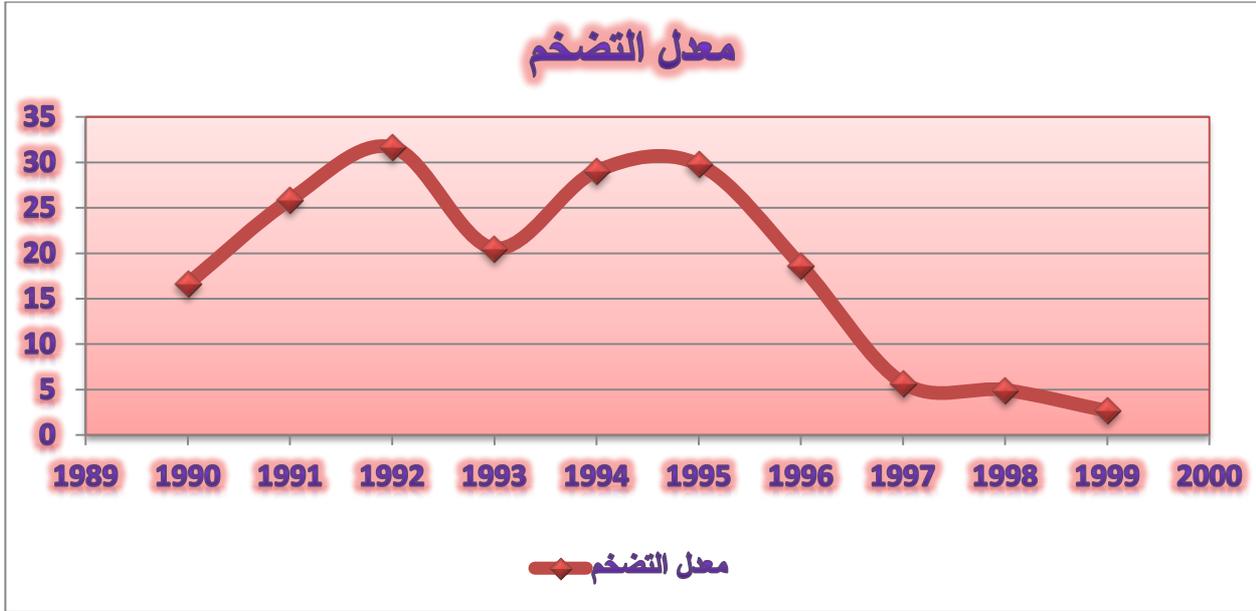
| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|-------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|
| معدل التضخم | 16,65 | 25,89 | 31,67 | 20,54 | 29,05 | 29,78 | 18,68 | 5,73 | 4,95 | 2,65 |

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات. متوفر على الموقع: [https:// data.al Bank aldawli.org](https://data.al Bank aldawli.org)

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 11 : تغير معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

¹ - لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 280.



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 07 وبرنامج Excel .

ثانياً: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2009)

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 07 والمنحنى البياني الشكل 11) تسجيل أدنى معدل تضخم بنسبة 0.33% لسنة 2000، وذلك راجع إلى إتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة ترفع معدلات الفائدة وتحرير الأسعار والتحكم الجيد الصارم في تسيير الكتلة النقدية، بعده تم تسجيل ارتفاع معتبر في معدل التضخم لسنة 2001 بنسبة 4.23%، وذلك راجع إلى ارتفاع في الكتلة النقدية (M1 ; M2) نتيجة نمو قيمة الموجودات الصافية؛ حيث تم تعيين كتلة نقدية إضافية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر.

في سنة 2002 نلاحظ انخفاض في معدل التضخم حيث بلغ 1.41% بسبب انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30% وهذا يعود إلى السياسة النقدية المتبعة الصارمة والتي تمثلت في المراقبة الشديدة لتطور كتلة السيولة المصرفية، وفي سنة 2003 سجل ارتفاعاً بلغ نسبة 4.26% وذلك بسبب ارتفاع في فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29%.

في سنة 2005 نلاحظ انخفاض في معدل التضخم بـ 1.38% عكس سنة 2006 إذ ارتفع في هذه السنة إلى 2.31% بسبب ارتفاع الطلب على العرض وارتفاع الأسعار المستوردة والمضاربة التي تميز السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقننة، وفي هذه السنة ارتفعت الأسعار الاستهلاكية وأسعار الإنتاج الصناعي بشكل طفيف، في حين وصل معدل التضخم سنة 2007 إلى 3.68% بسبب التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور ومن دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج والاستثمار، كما سجلت

الكتلة النقدية ارتفاعاً يقدر بـ 24,18٪ وسجلت السيولة المصرفية فائضاً، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو بـ 74٪.¹

وفي سنة 2008 ففز معدل التضخم إلى 4,86٪ نتيجة الأزمة العالمية التي من عواقبها ارتفاع معدل التضخم العالمي؛ حيث انعكس التضخم المستورد سلباً على تطور الأسعار بالنسبة للاستهلاك المحلي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل بنك الجزائر في مجال استرجاع السيولة إلى أنه تم تسجيل أسعار المنتجات الغذائية المستوردة، ومحاربة هذه الظاهرة قام البنك المركزي بتثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع فرض سياسة نقدية صارمة.²

رغم كل التدابير التي انتهجها بنك الجزائر إلا أن معدل التضخم بقي في تصاعد ليصل سنة 2009 نسبة 5,74٪ نتيجة الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض كبير في سعر الصرف الدولار مقابل الأورو، وكون واردات الجزائر أغلبها متأتية من الإتحاد الأوربي بالأورو فإن هذا الفارق يكلف الخزينة خسارة كبيرة ويؤدي إلى رفع الأسعار السلع المستوردة.³

الجدول رقم 08: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: النسبة المئوية٪

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 0,33 | 4,23 | 1,42 | 4,26 | 3,96 | 1,38 | 2,31 | 3,68 | 4,86 | 5,74 |

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات، أنظر الرابط: [https:// data.al Bank aldawli .org](https://data.al Bank aldawli .org)

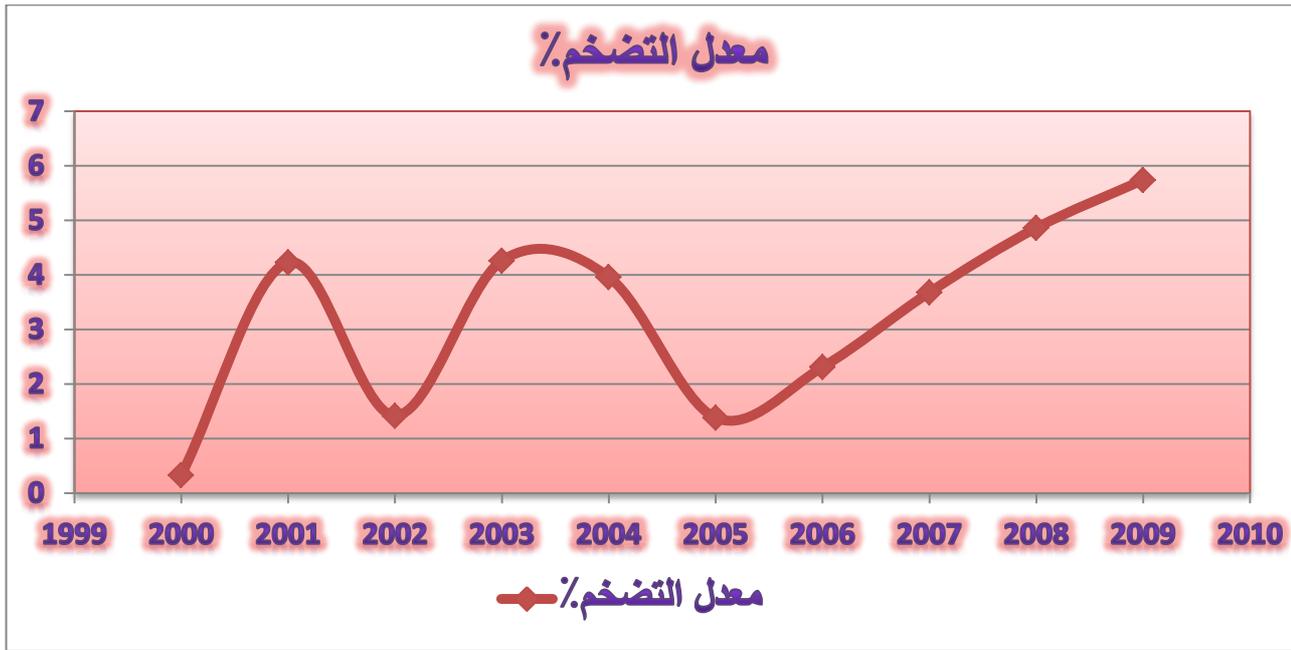
ويمكن تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 12: تغير معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

¹- تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، طبع في سبتمبر 2009، الجزائر، ص: 211.

²- مرجع نفسه، ص: 212.

³- تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011، الجزائر، ص: 50.



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 08 وبرنامج Excel .

ثالثاً: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 08 المنحى البياني الشكل 12) تذبذباً في معدل التضخم خلال هذه الفترة (2010-2019)؛ حيث انخفض معدل التضخم سنة 2010 إلى 3,91% وهو ضمن الهدف المستهدف، ويعود ذلك لبداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي. شهدت سنتي (2011-2012) زيادة كبيرة في حجم الأجور وخاصة دفع المستحقات للعديد من القطاعات، يتناسب ارتفاع الأجور طردياً مع ارتفاع مستوى القدرة الشرائية التي لا يقابلها أي زيادة في الإنتاج مما أدى إلى أزمة تضخمية لم يستطع البنك المركزي تداركها، استمر معدل التضخم في التصاعد حتى بلغ 8,89% سنة 2012 كنتيجة ارتفاع في الأسعار في الأسواق الخارجية، ولتخفيف هذا المعدل اعتمد بنك الجزائر عدة تدابير وذلك بإدخال أداة جديدة وهي أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة 1,50% حتى يتم تعزيز امتصاص السيولة لدى المصارف الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل التضخم ليصل سنة 2017 إلى 5,59% وهذا بسبب إصلاحات قانون النقد والقرض وانتهاج الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي، واستمر في الانخفاض سنتي (2018-2019) على التوالي حيث بلغ سنة 2019 نسبة 1,95%¹.

الجدول رقم 09: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2010-2019)

¹ - تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، طبع في جويلية 2018، الجزائر، ص: 134-135.

الوحدة: النسبة المئوية%

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 3,91 | 4,52 | 8,89 | 3,25 | 2,92 | 4,78 | 6,4 | 5,74 | 4,29 | 1,95 |

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات، أنظر الرابط: [https:// data.al Bank aldawli.org](https://data.al Bank aldawli.org)

ويمثل الشكل 13 تغيرات معدل التضخم خلال الفترة (2010-2019).

الشكل رقم 13: تغير معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 09 وبرنامج Excel.

المطلب الثاني: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف وارتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن وعليه سنقوم بدراسة تطور سعر الصرف في الجزائر.

أولاً: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 10 والمنحنى البياني الشكل 14) أدناه أن سعر الصرف خلال هذه الفترة كان في ارتفاع مستمر. في منتصف 1990 أعلنت السلطات النقدية رغبتها بالتوصل إلى قابلية تحويل الدينار، فتمت عملية تعديل وقف التنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 (حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج/ الدولار إلى 9 دج/ دولار في 1990، واستمر في الارتفاع إلى

الفصل الثالث تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف ومؤشر الحرية الاقتصادية والنقدية بالجزائر

الضعف في السنة الموالية حيث وصل في سنة 1991 إلى 18,5 دج/دولار، وانعكس هذا الارتفاع على معدل التضخم من 16,65٪ سنة 1990 إلى 31,67٪ سنة 1992.

في سنة 1994 قام مجلس النقد والقرض بتخفيض آخر للدينار بنسبة 40,17٪ فارتفع سعر الصرف خلالها من 23,8 دج/الدولار إلى 35,1 دج/الدولار سنة 1994، وانعكس ذلك على ارتفاع معدل التضخم من 20,54٪ سنة 1993، واستمر تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال السنوات برنامج التعديل الهيكلي¹؛ حيث كانت أهم التخفيضات سنتي (1996 - 1999) مقارنة بالسنوات السابقة ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول، وتدرج سياسة تسيير سعر الصرف المنتهجة من قبل السلطات النقدية في الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه، واستمر سعر الصرف في الارتفاع وبلغ 66,6 دج / الدولار سنة 1999.

الجدول رقم 10 : تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990-1999).

الوحدة: دج/الدولار

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|-----------|------|------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------|------|
| سعر الصرف | 9 | 18,5 | 21,83 | 23,34 | 35,1 | 47,66 | 54,74 | 57,70 | 58,73 | 66,6 |

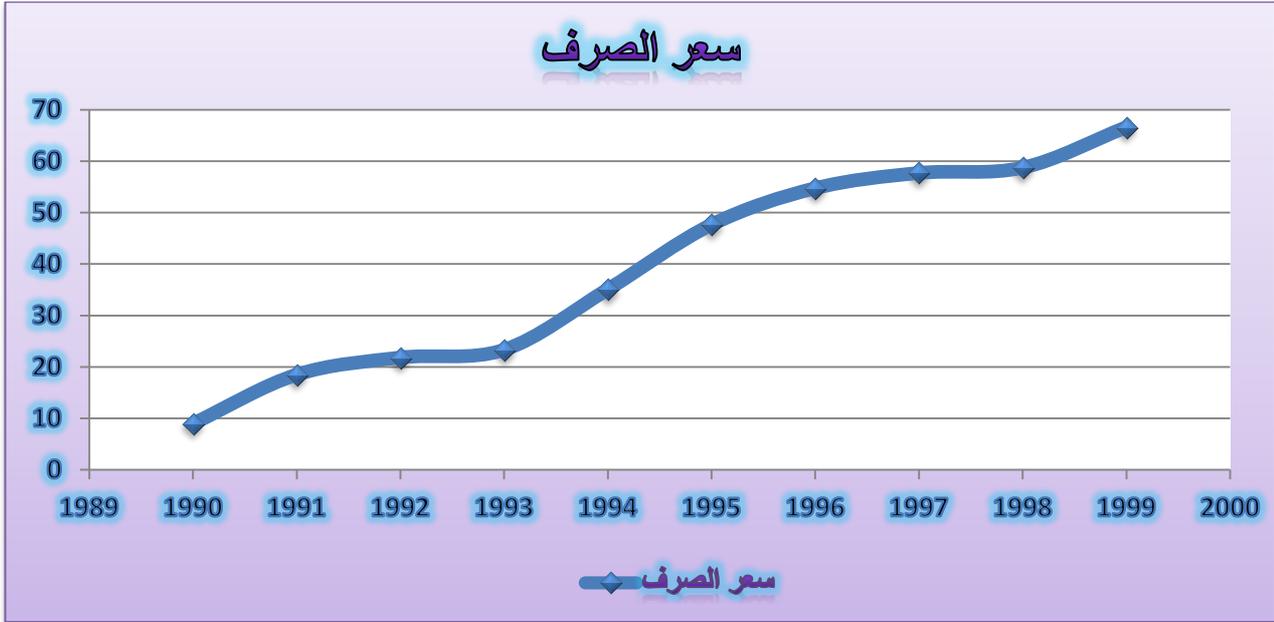
المصدر: مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي قاعدة البيانات الإحصائية المالية الدولية. متوفرة على الرابط:

[https:// data.al Bank aldawli .org](https://data.al Bank aldawli .org)

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم 14: سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

¹ - سيد أعمار زهرة، انعكاسات سياسات الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986 - 2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور الثالث، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017 - 2018، ص: 133.



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 10 وبرنامج Excel .

ثانياً: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2009).

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 11 المنحنى البياني الشكل 15) استمرار سعر الصرف في الارتفاع إلى غاية 2003 حيث بلغ 77,39 دج/ الدولار، وخلال سنوات (2004 – 2008) كان عرض العملة الصعبة قوياً بسبب ارتفاع الواردات اللازمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فقدّر السعر الاسمي للدينار بـ 72 دينار للدولار في نهاية 2004.

ويعكس هذا التحسن في تقليص الفارق في التضخم مع أهم الشركاء الجزائريين التجاريين، وحالة أسواق الصرف لأهم العملات الأجنبية ومواصلة عملية استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار التي تركزت على الوضعية المالية الخارجية الجيدة، تؤكد هذه المعايير الرئيسية للوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية، خاصة وأن سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر ساهمت بطريقة فعلية في الاستقرار المالي الخارجي. وخلال سنة 2009 عاد سعر الصرف إلى الارتفاع حيث بلغ 72,65 دج / للدولار.

الجدول رقم 11: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 – 2009)

الوحدة: دج/ الدولار

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|-----------|-------|------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|-------|
| سعر الصرف | 75,26 | 77,3 | 79,68 | 77,39 | 72,06 | 73,28 | 72,65 | 69,3 | 64,58 | 72,65 |

المصدر: مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي قاعدة البيانات الإحصائيات المالية الدولية، متوفرة على الربط:

[https:// data.al Bank aldawli .org](https://data.al Bank aldawli .org)

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 15: سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2009).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 11 وبرنامج Excel .

ثالثا: تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال فترة (2010 – 2018).

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 12 والمنحنى البياني الشكل 16) أنه تم تسجيل في هذه الفترة (2010 – 2018) ارتفاع على مستوى أسعار الصرف دينار مقابل الدولار؛ بقي متوسط التسعير الشهري للدينار مقابل الدولار مستقرًا خلال ثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2010؛ حيث قدر بـ 74,20 دج/ الدولار في شهر أكتوبر و

74,36 دج/ للدولار في شهر نوفمبر و74,38 دج/ للدولار في شهر ديسمبر، وعرف متوسط سعر الصرف السنوي للدولار مقابل الدولار تدهور بـ 2,42٪ في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009.¹

وفي سنة 2011 ارتفع سعر دج/ دولار بمتوسط سنوي في 2011 مقارنة سنة 2010 بنسبة 2,1٪ مقابل الدولار وانخفض سعر الصرف في هذه السنة 72,94 دج/ للدولار وبالرغم من التقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية، تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف مابين البنوك ببقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي قريباً من مستواه التوازني، مع ارتفاع المتوسط السنوي بنسبة 0,25٪ ويعد هذا الارتفاع ثاني ارتفاع بعد ذلك الذي عرفه في 2010 بنسبة (2,64٪) والذي يتبع الانخفاض المقدر بنسبة 1,6٪ في سنة 2009، إذ استمر بنك الجزائر في تسيير سياسة نشطة لمعدل الصرف (التعويم الموجه) مع هدف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فمن الضروري تدعيم أساسيات معدل الصرف خاصة أرباح الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات وكذا القدرة التنافسية الخارجية لهذه الأخيرة، والذي يندرج ضمن تعزيز دعم الصادرات خارج المحروقات.²

استقر متوسط سعر الصرف السنوي للدولار الجزائري مقارنة بالدولار في 77,55 دج/ دولار سنة 2012 مقابل 72,85 دج/ لواحد دولار في سنة 2011 أي سجل تدهوراً بمقدار 6,45٪، وإن كان سعر الصرف الفعلي الاسمي للدولار قد استقر في سنة 2012، فلقد سجل من جانبه سعر الصرف الفعلي الحقيقي تحسناً قدره 5,8٪ كمتوسط سنوي أساس تحت تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين، بلغ هذا الفارق نسبة 6,22٪ في سنة 2012 مقابل 1,61٪ في سنة 2011 نتيجة لقفزة تضخم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر وتباطؤ التضخم في البلدان الشريكة، ويمكن تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف من تخفيف أثر تقلب أسعار العملات الصعبة الرئيسية على الاقتصاد الوطني خصوصاً بتخفيف الأثر على الأسعار الداخلية.³

واصل استقرار متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار إلى 79,37 دج واحد دولار في 2013 مقابل 77,55 دج لواحد دولار في سنة 2012، بينما فقد متوسط سعر الصرف الشهري للدولار مقابل الدولار 0,6٪ من قيمته وهذا بين ديسمبر 2012 (78,18 دج/ دولار) وديسمبر 2013 (78,65 دج/ دولار).⁴

انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنتي (2014-2015)، مقابل الدولار الأمريكي متوسط سعر الصرف السنوي للدولار من 80,58 دج للدولار الواحد في سنة 2014 إلى 100,69 دج للدولار الواحد سنة 2015 أي بانخفاض قدره 20,11٪، اتسم تطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار بالمرونة خلال هذه

¹ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011، الجزائر، ص: 65-66.

² - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2011، طبع في أكتوبر 2012، الجزائر، ص: 84-85.

³ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2012، طبع في نوفمبر 2013، الجزائر، ص: 90-91.

⁴ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014، ص: 79.

الفصل الثالث تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف ومؤشر الحرية الاقتصادية والنقدية بالجزائر

السنة في وضع شهد ارتفاعا كبيرا في قيمة الدولار وتذبذبا في أسعار الصرف العملات الرئيسية، هذا وعلى الرغم من انخفاض قيمة الدينار خاصة مقابل الدولار يبقى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مغالى فيه مقارنة بمستواه التوازني المحدد استنادا لأساسيات الاقتصاد الوطني.¹

في سنة 2015 انتقل سعر الصرف السنوي للدينار من 100,69 دج/ للدولار الواحد إلى 109,44 دج/ للدولار في سنة 2016 أي بانخفاض بنسبة 8,75٪، في حين بلغ في سنة 2017 معدل الصرف 110,97 دج/ للدولار أي بانخفاض طفيف قدره 1,4٪، وكذلك في سنة 2018 وصل معدل الصرف على 116,59 دج/ دولار أي بانخفاض قدره 5,62٪ أكبر من السنة الفارطة.²

الجدول رقم 12: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2010 – 2018) .

الوحدة: دج/ الدولار

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|-----------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|
| سعر الصرف | 74,39 | 72,94 | 77,55 | 79,37 | 80,58 | 100,69 | 109,44 | 110,97 | 116,59 |

المصدر: مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي قاعدة البيانات الإحصائيات المالية الدولية، متوفرة على الرابط:

[https:// data.al Bank aldawli .org](https://data.al Bank aldawli .org)

وتم تمثيل هذا الجدول رقم 12 بشكل رقم 16

الشكل رقم 16: سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2018).

¹ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2015، طبع في نوفمبر 2016، ص: 73.

² - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير خلال سنوات 2016 – 2017، طبع في سبتمبر 2017 – 2018، ص: 53 – 55، 66.



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 12 وبرنامج Excel .

المبحث الثاني: مؤشرات الحرية الاقتصادية والنقدية في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث استعراض مؤشرات كل من الحرية الاقتصادية والنقدية في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر

تعتبر الحرية الاقتصادية عن أهم المؤشرات الرئيسية التي تبين مدى حرية اقتصاد بلد ما من خلال مجموعة من المعايير تم تصنيفها إلى أربعة معايير تتمثل في (سيادة القانون- الحرية المالية- الكفاءة التنظيمية وأخيرا انفتاح الأسواق) وكل واحد من هذه المعايير ينقسم بدوره إلى مؤشرات فرعية. وسنحاول عرض هذا المؤشر على مستوى الاقتصاد الجزائري بالشكل الآتي:

أولاً: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1995- 2003).

من خلال (الجدول رقم 13 والأعمدة البيانية الشكل 17) نلاحظ هناك تذبذب على مستوى مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري؛ حيث سجلت أدنى قيمة في هذه الفترة (1995- 2003) وكانت تحديداً في سنة 1996 بقيمة 54.5 نقطة في حين سجلت أعلى قيمة في سنة 2002 بقيمة 61 نقطة .

وفي المرحلة من (1995- 1999) توجهت الجزائر نحو اقتصاد السوق، فشهدت إصلاحات التعديلات الهيكلية التي مست مختلف الجوانب السياسة النقدية والسياسة المالية والتجارة الخارجية، كان مؤشر الحرية الاقتصادية ضعيفاً تراوح ما بين 54 نقطة و56 نقطة في هذه المرحلة، بينما سجل تحسناً طفيفاً خلال (2000- 2003)، وظهر ذلك خلال سنة 2002 التي بلغ فسها المؤشر 61 نقطة بحرية اقتصادية متوسطة نتيجة برنامج الانتعاش الاقتصادي المطبق من طرف الدولة الجزائرية.

الجدول رقم 13: مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (1995 - 2003).

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| مؤشر الحرية الاقتصادية | 55,7 | 54,7 | 54,9 | 55,8 | 57,2 | 56,8 | 57,3 | 61 | 57,5 |

La source : <https://www.heritage.org/index/country/Algerie>.

وتم تمثيل الجدول بالشكل التالي :

الشكل رقم 17: مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2003).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 13 وبرنامج Excel.

ثانياً: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2012).

من خلال (الجدول رقم 14 أعمدة البيانية الشكل 18) وفي الفترة (2004 - 2012) نلاحظ أن أعلى قيمة للمؤشر كان سنة 2004 بقيمة 58,1 نقطة في حين سجل سنة 2012 أدنى قيمة للمؤشر بقيمة 51 نقطة، وكان هناك تقارب في قيمة المؤشر خلال سنوات (2008 - 2009 - 2010) على الترتيب 56,2 - 56,6 - 56,9 نقطة، والشيء نفسه حدث سنتي (2006 - 2007)؛ إذ سجلت قيم المؤشر 55,7 - 55,4 نقطة، وهذا يدل على ضعف الحرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بعدم منح الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية حقها وكذلك تقييد حقوق الملكية في الجزائر، فللاستثمار يجب مراعاة قاعدة 51/49 التي أصبحت لا تقتصر فقط على المستثمر الأجنبي وإنما قاعدة عامة حتى المستثمر المحلي،

الفصل الثالث تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف ومؤشر الحرية الاقتصادية والنقدية بالجزائر

فرض القيود القانونية التي لا تساعد على جذب الاستثمارات وضعف الانفتاح على مستوى الخارجي وغياب التنوع الاقتصادي والمنافسة والاعتماد على قطاع المحروقات فقط وكلها عوامل أثرت سلباً على تحقيق الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم 14: مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2004 - 2012).

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| مؤشر الحرية الاقتصادية | 58,1 | 53,2 | 55,7 | 55,4 | 56,2 | 56,6 | 56,9 | 52,4 | 51 |

La source : <https://www.heritage.org/index/country/Algerie>.

وتم تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 18: مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2012).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 14 وبرنامج Excel.

ثالثاً: مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2020).

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 15 أعمدة البيانات الشكل 19) خلال الفترة (2013 - 2020) هناك تذبذب في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال هذه الفترة أيضاً؛ حيث تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2014 بقيمة

50,8 نقطة وسنة 2016 بقيمة 50,1 نقطة، في حين سجلت أدنى قيمة سنة 2018 بقيمة تقدر 44,7 نقطة نتيجة نقص التمويل على مستوى الخزينة العمومية والموازنة العامة واتجاه الجزائر نحو التمويل غير تقليدي المتمثل في إصدار النقود دون ما يقابل ن قيم فعلية من مقابلات الكتلة النقدية من الذهب والعملات الأجنبية وانخفاض قيمة عملة الدينار، كل هذه العوامل أثرت بالسلب على محدودية الحرية الاقتصادية في الجزائر، في حين سجلت قيم متقاربة في السنوات (2017 - 2019 - 2020) هذه القيم على التوالي 46,5 - 46,20 - 46,9 نقطة، في حين سجلت سنة 2015 قيمة 48,9 نقطة وسنة 2013 قيمة 49,6 نقطة.

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن أسوأ قيم لمؤشر الحرية الاقتصادية سجلت خلال هذه الفترة ، نتيجة انخفاض أسعار البترول وكما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، مما أثر سلباً على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى غياب نزاهة الحكومة وعدم مرونة سوق العمل والمال كما تم تسجيل فجوة كبيرة بين الحرية المالية وحرية الاستثمار، فمازلت بورصة الجزائر تعاني التخلف وهيمنة القطاع العمومي، والمساهمة الهامشية للقطاع الخاص وممارسة الحكومة الرقابة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذه الفترة المدروسة (1995 - 2020) نلاحظ أن أحسن قيمة تم تسجيلها كان سنة 2002 بقيمة 61 نقطة دلت على حرية اقتصادية متوسطة، بينما في المرحلة الأولى سجلنا ضعفاً فقط على مستوى الحرية الاقتصادية، وأسوأ مرحلة هي المرحلة الثالثة المدروسة؛ حيث سجلت فيها تقريبا محدودية للحرية الاقتصادية حسب المؤشر.

الجدول رقم 15: مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2013 - 2020).

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|------------------------|------|------|------|------|------|------|-------|------|
| مؤشر الحرية الاقتصادية | 49,6 | 50,8 | 48,9 | 50,1 | 46,5 | 44,7 | 46,20 | 46,9 |

La source : <https://www.heritage.org/index/country/Algerie>.

وتم تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 19: مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2020).



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 15 وبرنامج Excel.

تصنف الجزائر ضمن الدول المقيدة لاقتصادها؛ ومن أجل تطوير الحرية الاقتصادية لابد من:

- ✓ تحسين عالم الأعمال والتجارة الخارجية الذي يتسم بالمرونة وسرعة التغيير والتطور عالمياً؛
- ✓ تكريس مبدأ سيادة القانون فيما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد؛
- ✓ زيادة الجهود اللازمة لبناء اقتصاد منفتح على أسس تشريعية متكاملة والسعي نحو تحقيق نمو مستدام من خلال سياسيات مالية ونقدية واقتصادية قوية وفعالة ومرنة؛
- ✓ من أجل تحقيق اقتصاد متنوع تحكمه القوانين ويدار بشفافية وبكفاءة مما يوفر مناخ أعمال لتطوير الاقتصاد وتنويعه وتنشيط بورصة الجزائر، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والتحكم في معدلات التضخم وأسعار الصرف وكذلك تقليل الاستيراد وتشجيع تصدير المنتج المحلي.

المطلب الثاني: مؤشرات الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2020).

الفصل الثالث تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف ومؤشر الحرية الاقتصادية والنقدية بالجزائر

الحرية النقدية هي من المعايير الأربعة الأساسية للحرية الاقتصادية، وسيتم استعراضه خلال الفترة (1995-2020) بالشكل الآتي:

أولاً: الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2003).

من خلال (الجدول رقم 16 أعمدة البيانات الشكل 20) نلاحظ هناك ارتفاعاً في مؤشر الحرية النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة (1995-2003) حيث تم تسجيل أدنى قيمتين خلال سنتي (1996-1997) على التوالي بـ 57 نقطة تم بدأ في الارتفاع في سنة 1998 بـ 60,10 نقطة، وفي سنة 1999 بـ 69 نقطة، وسجل في سنوات (2000-2001-2002) 74 نقطة، وأعلى قيمة مسجلة في هذه المرحلة من الدراسة كانت في سنة 2003 بـ قيمة 78,90 نقطة.

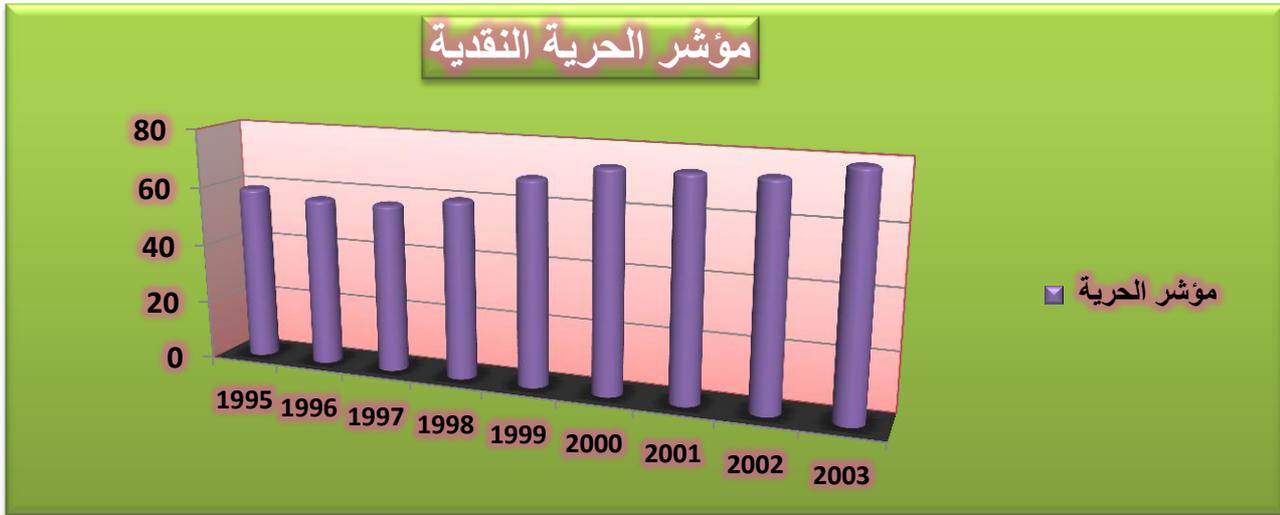
الجدول رقم 16: مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (1995-2003).

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---------------------|-------|------|------|-------|------|------|------|------|------|
| مؤشر الحرية النقدية | 59,20 | 57 | 57 | 60,10 | 69 | 74 | 74 | 74 | 78,9 |

La source : [https:// www.the global economy.com / rankings/ herit.monetary- freedom/](https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit.monetary-freedom/) Algérie.

وتم تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 20: مؤشر الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2003).



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 16 وبرنامج Excel.

ثانيا: الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004 – 2011)

من خلال (الجدول رقم 17 أعمدة البيانات الشكل 21) نلاحظ أن هناك استمراراً في الارتفاع في مؤشر الحرية النقدية في سنة 2004 بـ 81,10 نقطة كأعلى قيمة خلال مرحلة الدراسة (2004-2011)، وتذبذباً بين الانخفاض والارتفاع في باقي السنوات الدراسة؛ حيث تم تسجيل 80,10 - 80,70 - 80,20 نقطة، خلال سنوات (2005 - 2007 - 2008)، وكذلك تم تسجيل 78,60 - 78,60 نقطة خلال سنتي (2006 و2009)، في حين تم تسجيل 75,40 نقطة كأدنى قيمة سنة 2011 .

الجدول رقم 17: مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (2004-2011).

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| مؤشر الحرية النقدية | 81,10 | 80,10 | 78,80 | 80,70 | 80,20 | 78,60 | 77,20 | 75,40 |

La source: [https:// www.theheritagefoundation.com / rankings/ herit.montary- freedom/ Algérie.](https://www.theheritagefoundation.com/rankings/herit.montary-freedom/Algerie)

وتم تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 21: مؤشر الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2011).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 16 وبرنامج Excel.

ثالثا: الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2020).

من خلال (الجدول 18 الأعمدة البيانية الشكل 22) نلاحظ خلال هذه الفترة (2012-2020) تبايناً شديداً في مؤشر الحرية النقدية في الجزائر؛ حيث سجلت أعلى قيم خلال سنوات (2012-2013-2020) على التوالي 76,30 - 76,60 - 76,20 نقطة، في حين سجلت سنة 2019 قيمة 74,90 نقطة، وسجلت سنة 2015 سجلت 71,20 نقطة، وسجلت سنوات (2014 - 2016 - 2018) مؤشرا تمثل في 67,8 - 68,10 - 69,90 نقطة على الترتيب، كما سجلت سنة 2017 أدنى قيمة تقدر بـ 67 نقطة.

الجدول رقم 18: مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (2012 - 2020).

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---------------------|-------|-------|------|-------|-------|------|-------|-------|-------|
| مؤشر الحرية النقدية | 76,30 | 76,60 | 67,8 | 71,20 | 68,10 | 67 | 69,90 | 74,90 | 76,20 |

La source: [https:// www.the global freedom.com / rankings/ herit.montary- freedom/](https://www.theglobalfreedom.com/rankings/herit.montary-freedom/) Algérie.

وتم تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل رقم 22: مؤشر الحرية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2020).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 18 وبرنامج Excel .

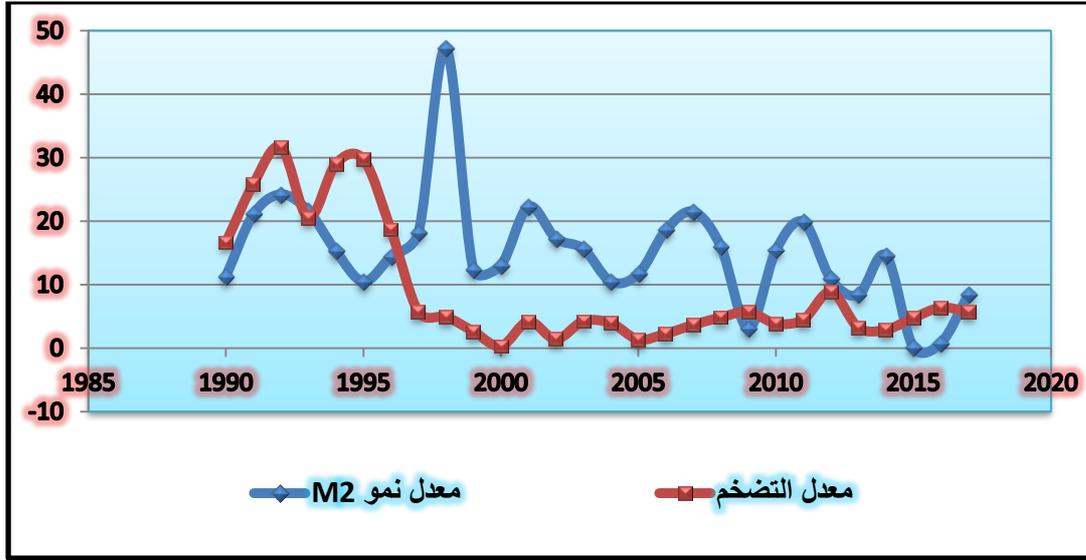
المطلب الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة

تم التطرق في هذا المطلب إلى علاقة التضخم بالسياسة النقدية وبالتحديد إلى العرض النقدي M2 على المستوى الداخلي، ثم علاقة سعر الصرف بالعرض النقدي M2 على المستوى الخارجي كمؤشرين أساسيين لقياس الحرية النقدية على مستوى الاقتصاد الجزائري.

أولاً: علاقة بين عرض النقد M2 والتضخم

التحكم الجيد في الكتلة النقدية يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم الذي يعد من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطة النقدية الوصول إليها للمساعدة في تحقيق الحرية النقدية على المستوى الداخلي من خلال استهداف معدلات تضخم منخفضة، ومن خلال الشكل رقم 23 نلاحظ خلال الفترة من (1990-1996) ارتفاعاً في معدل التضخم أكبر من ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية M2 في حين نرى خلال الفترة (1997-2017) تذبذباً في معدلات التضخم وارتفاع في معدلات نمو الكتلة النقدية M2، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين معدلات نمو الكتلة النقدية M2 ومعدلات التضخم.

الشكل رقم 23: العلاقة بين عرض النقد M2 والتضخم.



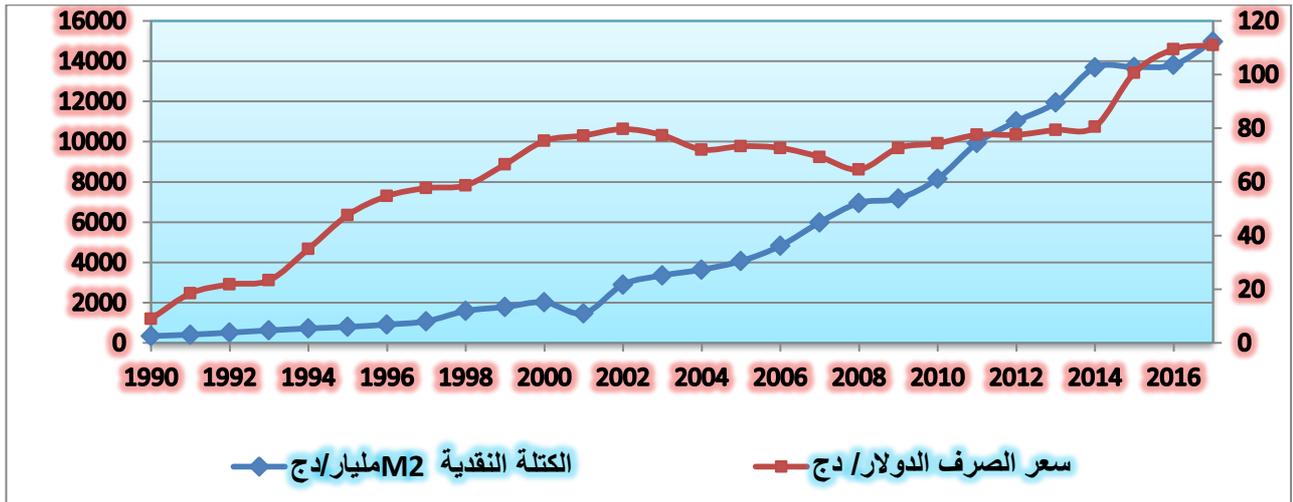
المصدر: من ترتيب الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (1، 2، 3، 7، 8، 9) وبرنامج Excel .

ثانيا: العلاقة بين العرض النقدي M2 وسعر الصرف.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 24 خلال الفترة (1990-2001) تسجيل ارتفاع في مستوى أسعار الصرف قابله ارتفاع في الكتلة النقدية، في حين تم تسجيل أعلى معدل صرف في سنة 2002 وقابله انخفاض شديد على مستوى الكتلة النقدية، وتم تسجيل عودة انخفاض سعر الصرف سنة 2004 في مقابل ارتفاع طفيف في الكتلة النقدية.

في السنوات الباقية نلاحظ ارتفاع طفيف ومتذبذب في أسعار الصرف في مقابل ارتفاعات متتالية للكتلة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وهذا أثر بالإيجاب على أسعار الصرف والكتلة النقدية

الشكل رقم 24: العلاقة بين العرض النقدي M2 وسعر الصرف.



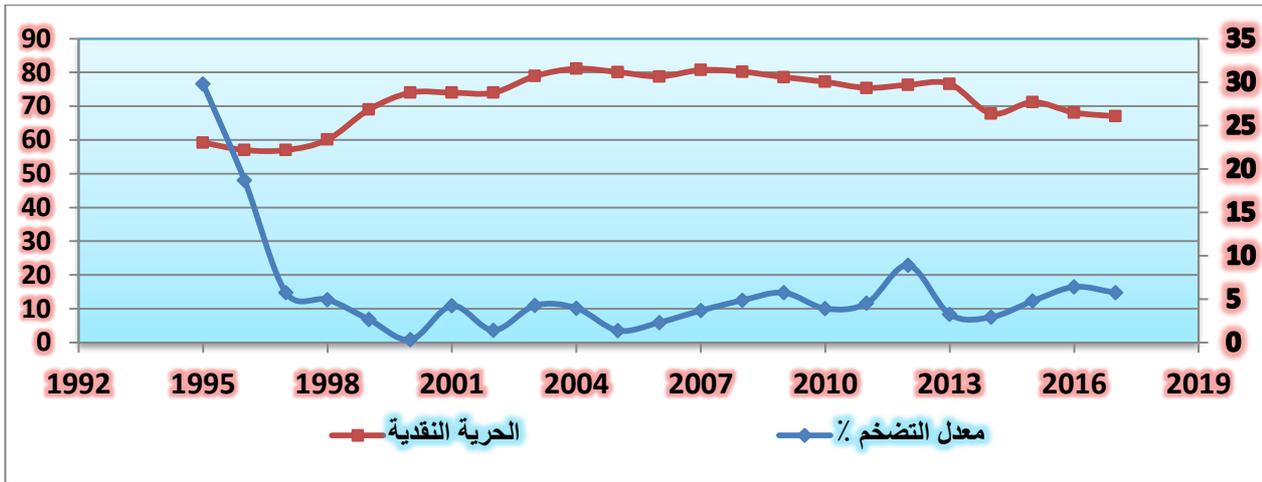
المصدر: باعتماد على الجداول رقم (1، 2، 3، 10، 11، 12) وبرنامج Excel.

ثالثا: علاقة الحرية النقدية بمعدلات التضخم وسعر الصرف

1- علاقة الحرية النقدية بمعدلات التضخم

نلاحظ من خلال الشكل رقم 25 خلال الفترة 1995-1997 معدلات تضخم مرتفعة قابلها ذلك انخفاض على مستوى مؤشر الحرية النقدية، في حين خلال الفترة 1998-2000 نلاحظ انخفاض معدلات التضخم قابله ذلك ارتفاع على مستوى مؤشر الحرية النقدية، وفي السنوات الباقية نلاحظ تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في معدلات التضخم ومؤشر الحرية النقدية وهذا يؤكد العلاقة العكسية بين التضخم ومؤشر الحرية النقدية، وبالتالي هذا يؤكد أن التحكم الجيد في معدلات التضخم من قبل السلطات النقدية سوف يؤدي إلى تحقيق حرية نقدية مقبولة على المستوى الداخلي.

الشكل رقم 25: العلاقة بين الحرية النقدية ومعدلات التضخم

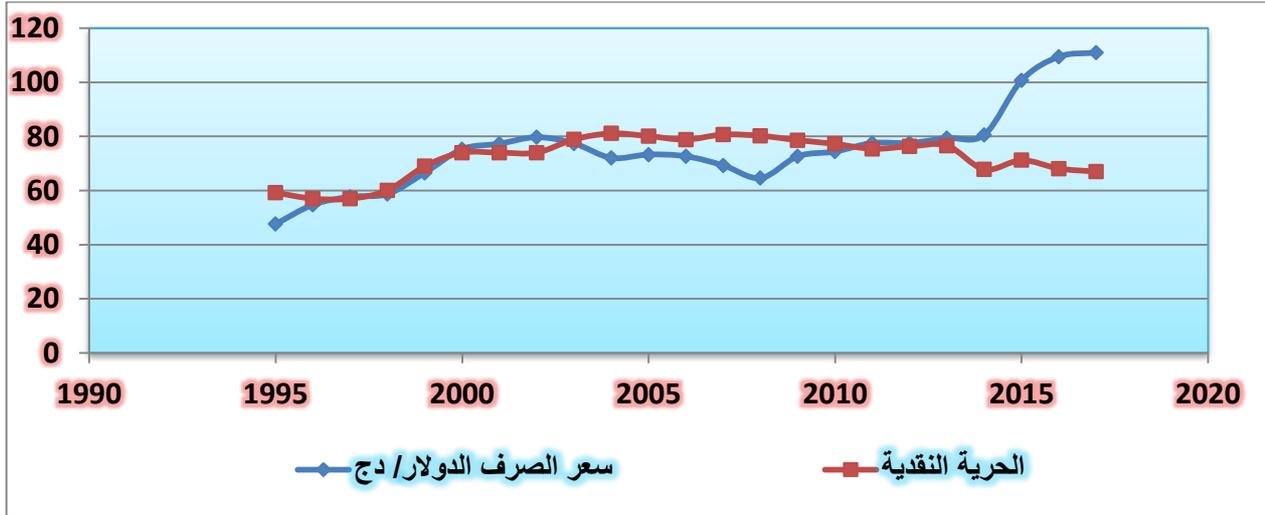


المصدر: باعتماد على الجداول رقم (7، 8، 9، 16، 17، 18) وبرنامج Excel.

2- علاقة الحرية النقدية بأسعار الصرف

نلاحظ من خلال الشكل رقم 26 خلال الفترة 1995-2003 هناك تقارب كبير في ارتفاع كل من مؤشر الحرية النقدية ومستوى أسعار الصرف، في حين خلال الفترة 2004-2010 سجلنا انخفاض على مستوى أسعار الصرف قابله ارتفاع على مستوى مؤشر الحرية النقدية وهذا يؤكد تحسن قيمة العملة الوطنية على المستوى المحلي، وخلال سنوات 2011-2013 نلاحظ عودة للارتفاع وبالمستوى نفسه تقريبا على كل من المتغيرين، وخلال الفترة المتبقية 2014-2017 نلاحظ استمرار في ارتفاع أسعار الصرف في مقابل انخفاض مؤشر الحرية النقدية وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين أسعار الصرف ومؤشر الحرية النقدية.

الشكل رقم 26: العلاقة بين الحرية النقدية وأسعار الصرف.

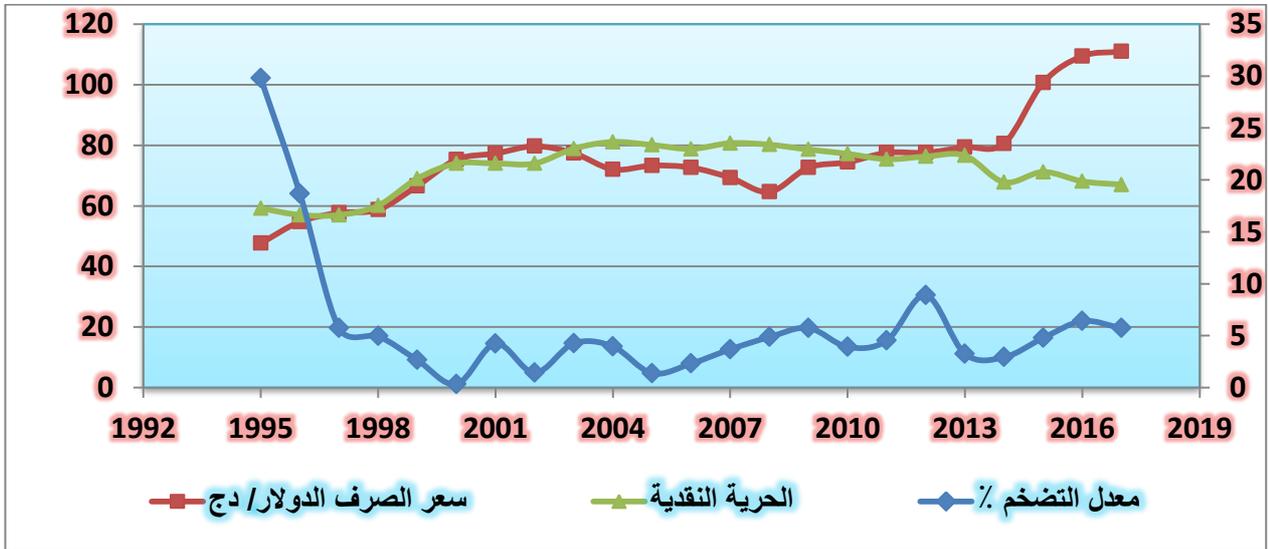


المصدر: باعتماد على الجداول رقم (10، 11، 12، 16، 17، 18) وبرنامج Excel.

3- العلاقة بين الحرية النقدية وأسعار الصرف ومعدلات التضخم

نلاحظ من خلال الشكل 27 أدناه أن مؤشر الحرية النقدية في الجزائر كان ضعيفاً بسبب ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الصرف في الفترة المختارة.

الشكل 27: العلاقة بين الحرية النقدية وأسعار الصرف ومعدلات التضخم



المصدر: باعتماد على الجداول رقم (7، 8، 9، 10، 11، 12، 16، 17، 18) وبرنامج Excel.

خلاصة الفصل الثالث:

أظهرت معدلات التضخم وأسعار الصرف كأهم مؤشرات السياسة النقدية تذبذباً وضعفاً واضحاً في الاقتصاد الجزائري، مما جعل كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الحرية النقدية على مستوى الاقتصاد الجزائري ضعيفين وهذا نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعدم إعطاء الاستقلالية التامة للسلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي في اتخاذ قراراتها المالية والنقدية لطبيعة الاقتصاد الجزائري الربعية، كما بينا في مسار السياسة النقدية، وبالتالي عدم تحقيق فعالية السياسة النقدية.

خاتمة

تعد السياسة النقدية من أهم وظائف البنك المركزي، وهذا في إطار سياسة نقدية موجهة لخدمة أهداف معينة من خلال إعطاء حرية واستقلالية أكبر للسلطة النقدية في أداء مهامها والعمل على تحقيق حرية نقدية والتحكم فيها، من خلال أيضاً التحكم في مؤشرين أساسيين والمتمثلين في تخفيض معدلات التضخم، وتحقيق أسعار صرف مقبولة ومتوازنة مع النشاط الاقتصادي، وهي أهم المؤشرات التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها بوصفها من أبرز أهدافها.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة تتبع مسار السياسة النقدية المطبقة في الجزائر وأهم الإصلاحات والتعديلات التي مرت عليها بالتركيز على تحليل تطورات معدلات نمو الكتلة النقدية، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف، للوقوف على موقع الجزائر من مؤشري الحرية الاقتصادية والحرية النقدية وكذلك الوقوف على العلاقة التأثيرية بين أهم متغيرات الدراسة، وتم تسجيل مجموعة من النتائج والتوصيات التي نوردتها في النقاط التالية:

أولاً: النتائج

- ✓ كلما زادت فعالية دور السلطة النقدية في تحقيق أهدافها يؤثر ذلك بالإيجاب على تحقيق أهدافها النهائية وخاصة تخفيض معدلات التضخم على المستوى الداخلي، وتحقيق توازن في أسعار الصرف على المستوى الخارجي، ومن ثم تحقيق حرية نقدية مقبولة.
- ✓ محدودية الحرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 97%؛
- ✓ يعد قانون النقد والقرض 90-10 بمثابة التغيير المهم بالنسبة للسياسة النقدية؛ حيث كان لهذا القانون أثر على أداء وفعالية السياسة النقدية أثناء مسار الإصلاحات الاقتصادية؛
- ✓ يعد قانون النقد والقرض الإصلاح الأكثر أهمية في الجانب النقدي والمالي في الاقتصاد الجزائري؛ حيث أعطى للبنك المركزي استقلالية أكبر في تنفيذ السياسة النقدية؛
- ✓ الحرية النقدية على مستوى الاقتصاد الجزائري ضعيفة ومحدودة جداً نتيجة تدخل الكبير للدولة في القطاع النقدي والمالي، وعدم ترك الاستقلالية للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها المستقلة؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين كل من معدلات التضخم، أسعار الصرف ومؤشر الحرية النقدية، وهذا يؤكد محدودية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

وعليه؛ بالنسبة لاختبار صحة الفرضيات نجد أن الفرضيات الجزئية للدراسة كانت مؤكدة:

- ✓ محدودية دور التضخم في تحقيق الحرية النقدية بالجزائر، الفرضية صحيحة؛
 - ✓ محدودية دور سعر الصرف في تحقيق الحرية النقدية بالجزائر، الفرضية صحيحة.
- وعليه، الفرضية الرئيسة مؤكدة، فهناك محدودية للسياسة النقدية بالجزائر من خلال مؤشر التضخم ومؤشر سعر الصرف في تحقيق الحرية النقدية.

ثانياً: التوصيات

انطلاقاً من النتائج المتوصل نقدم بعض التوصيات والتدابير التي من شأنها تحسين دور السياسة النقدية في تحقيق الحرية النقدية في حالة الاقتصاد الجزائري، نوجزها في الآتي:

- ✓ منح استقلالية للسلطة النقدية الممثلة ببنك الجزائر لتفعيل دور السياسة النقدية؛ لأن العمل على تجسيد استقلالية البنك المركزي هو شرط أساسي للحرية النقدية؛
- ✓ العمل على توفير الآليات وعوامل تطوير وتنشيط السوق المالية (بورصة الجزائر)؛
- ✓ العمل على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتفعيل دور القطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق حرية اقتصادية؛
- ✓ إقرار تدابير تهدف إلى الانتعاش الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات، وتنويع إيرادات الدولة وذلك بإعادة هيكلة مختلف القطاعات وخاصة الإنتاجية منها وترشيد نفقات الدولة؛
- ✓ العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات (التنويع الاقتصادي)، وتوسيع قاعدة الصادرات لاسيما في قطاع الزراعة والخدمات؛ وذلك من شأنه أن يساعد في التحكم في معدلات التضخم وأسعار الصرف.
- ✓ ضرورة الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، بوصف الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز.

ثالثاً: آفاق الدراسة

تتمثل آفاق الدراسة في النقاط الآتية:

- ✓ دراسة تحليلية قياسية لدور السياسة النقدية في تحقيق الحرية النقدية ؛
- ✓ دراسة تحليلية قياسية لدور السياسة المالية في تحقيق الحرية المالية في الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ دراسة مقارنة لتفعيل الحرية النقدية في الدول العربية.

وفي الأخير، نرجو أن نكون قد وفقنا ولو القليل في إعطاء الموضوع حقه من الدراسة، فهو ليس إلا جهداً يبقى دائماً قابلاً للانتقاد والتحسين؛ لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية الصحية للبلد.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1 إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- 2 وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار منهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- 3 زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007.
- 4 زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
- 5 زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003.
- 6 حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 7 حميدات محمود، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 8 لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010.
- 9 مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال (النظرية والمؤسسات النقدية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 10 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 11 مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 12 محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2003.
- 13 مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005.
- 14 نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، الأردن، 1994.
- 15 محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 16 سامي عفيفي حاتم، تجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994.
- 17 سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
- 18 سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، سوريا، 2005.
- 19 السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 20 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.
- 21 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

- 22 عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدّار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 23 علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2012.
- 24 رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- 25 رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 26 ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات ومؤسسات نقدية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993.
- 27 غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

- 1 بن البار أحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- 2 بن طالي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013.
- 3 بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 - 2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017-2018.
- 4 جداني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005.
- 5 زكريا خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990 - 2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017 - 2018.
- 6 لامية بكوش، استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008-2009.
- 7 معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة المدية، 2014.
- 8 سيد أعمار زهرة، انعكاسات سياسات الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال

- الفترة (1986 – 2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور الثالث، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017 – 2018.
- 9 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.
- 10 عبد الصمد سعودي، السياسة النقدية في ظل إصلاحات المالية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج، الجزائر، 2011 – 2012.
- 11 خورشيد نجاة محمد، استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2013.

ثالثا: المجالات والدوريات

- 1 بيماني رضا- بختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (2006 – 2017))، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر (الجزء الثاني)، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، جانفي 2020،
- 2 محمد هاني- ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل الغير تقليدي للموازنة العامة في الجزائر (دراسة تحليل مضمون 17 – 10)، مجلة المنار للبحوث والدارسات القانونية والسياسية، العدد 04، مارس 2018.
- 3 مسيكة بوفامة - بعداش فوزية، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 15، جامعة الجزائر.
- 4 عزة حجازي، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: 16، العدد: 02، 2014.
- 5 فهد راشد إبراهيم، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن، السنة الثانية والعشرون، الكويت، 2004/1.
- 6 خلف محمد- حمد الجبوري، دور استقلالية لبنك لمركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 07، العدد: 23، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة تكريت، العراق، 2011.

رابعا: القوانين والتشريعات

- 1 قانون "90 – 10" المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 م، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 16، بتاريخ

14- 04 - 1990م.

- 2 الأمر 03 /11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.
- 3 المادة 53 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض
- 4 المادة 45 من قانون رقم 17-10 المؤرخ في 11-10-2017 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادرة بتاريخ (12-10-2017).

سادسا: التقارير

- 1 محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.
- 2 سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، تقرير السنوي 2018، مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية معهد فريزر، مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان، قطر.
- 3 تقرير صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات الإحصائيات المالية الدولية.
- 4 بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية والنقدية للبلاد، التقرير السنوي 2006، طبع في أكتوبر، 2007.
- 5 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، طبع في سبتمبر، 2009.
- 6 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2010، طبع في جويلية، 2011.
- 7 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2011، طبع في أكتوبر، 2012.
- 8 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2012، طبع في نوفمبر، 2013.
- 9 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر، 2014.
- 10 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2015، طبع في نوفمبر، 2016.
- 11 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير خلال سنوات 2016-2017، طبع في سبتمبر 2018.

سابعا: المواقع الإلكترونية

- 1 www.shbabmisr.com
- 2 Economic freedom/ [https:// www.fraserinstitute.org](https://www.fraserinstitute.org)
- 3 <https:// data.al Bank aldawli .org>
- 4 <https://www.heritage.org/ index/ country/ Algérie>
- 5 [https:// www.the global economy.com / rankings/ herit.montary- freedom/ Algérie.](https:// www.the global economy.com / rankings/ herit.montary- freedom/ Algérie)

الملخص:

تعالج الدراسة إشكالية دور السياسة النقدية من خلال مؤشر كل من التضخم ومؤشر سعر الصرف في تحقيق الحرية النقدية بالجزائر (استقلالية البنك المركزي)، حيث تم الانطلاق من محدودية هذه السياسة كفرضية رئيسية، وتم تأكيدها من خلال محدودية دور كل من التضخم وأسعار الصرف في تحقيق الحرية النقدية بالجزائر بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد ريعي، من خلال استعراض مسار السياسة النقدية للفترة (2017/1990) ودراسة تطور كل من معدلات التضخم وسعر الصرف ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الحرية النقدية، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية الممثلة في بنك الجزائر، والبحث عن فرص تنويع للاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق الحرية النقدية.

Abstract

The study treats the problematic "role of monetary policy through the inflation index and the exchange rate index in achieving monetary freedom in Algeria (the independence of the central bank), where it was launched from the Limited of this policy as a main hypothesis, and it was confirmed by the limited role of both inflation and exchange rates in achieving freedom of Monetary policy in Algeria because of the state intervention in economic activity Under the rentier economy, by reviewing the course of monetary policy for the period (1990-2017 and studying the development of inflation rates, the exchange rate, the index of economic freedom and the index of monetary freedom. the study recommended :

- ✓ the need to give greater independence to the monetary authority represented in the Bank of Algeria.
- ✓ the looking for diversification opportunities for the Algerian economy in order to achieve monetary freedom.